تعديل الرسوم على السيارات...2

الوضع المائي ينزلق إلى ما دون الخط الأحمر! 2

ريفييرا غزة: اليافطة النيوليبرالية للتهجير 5

ألبانيزي: الجريمة مستمرة لأنها مربحة 6

■ العدد (592) ■ السنة (74) ■ أواسط تموز 2025 ■ الثمن (200) فلس

الحريات العامة ضرورة لحماية الوطن

رأي الجماهير -السلطة، بمسؤوليها وإعلامها، ماضية في إشاعة وهم زائف بأن أحوالنا على ما يرام، وأنّ المشكلات التي تنفجر في وجوهنا من حين لأخر ما هي الا انعكاس للأوضاع الإقليمية المتفجرة، وأقدار لا يمكن تجنبها. وتضيق كل يوم المساحة المتاحةً للحوار مع الرأي الأخر، كما ينخفض منسوب استخدام الحكومة للغة السياسة في التعاطي مع المعارضة، ويزداد ولعهاً باللجوء الى القبضة الأمنية، والتدابير الخشنة.

رئيس الوزراء الذي يبدو معنيا بإظهار حرصه على تلمس احتياجات المواطنين مباشرة عبر الزيارات الميدانية، ليس معنيا باستكمال بناء هذه الصورة من خلال العودة لآلية اللقاء مع الأمناء العامين للأحزاب السياسية، وتبادل الرأي معهم حول قضايا الساعة وتفرعاتها وتشعباتها ومواجهة تداعياتها. ويبدو أنّ العلاقة مع الأحزاب السياسية قد انتُزعت، هي الأخرى، من صلاحيات الحكومة وباتت في عهدة جهة غير مرئية، تمرر قراراتها عبرالهيئة المستقلة للانتخاب أو عبر أجهزة وزارة الداخلية في المحافظات والألوية.

إغلاق القنوات السمعية أمام الدعوات الملحة والمتواترة للأحزاب والقوى السياسية لوقف الملاحقات والتوقيف والاعتقال في قضايا الرأي، استُتبع مؤخراً بقرارات منع النشاطات الثقافية داخل مقار المؤسسات الثقافية وخارجها، ومنع التجمعات السلمية على اختلاف أنواعها، حتى لو كانت تستهدف التنديد باستباحة قوات الاحتلال الصهيوني لدماء الشعب الفلسطيني، والايغال في تدمير مقومات حياته على أرضه، وإعلان التضامن الإنساني والوطني معه ومع قضيته الوطنية العادلة وتعزيز مقاومته وصموده في وطنه، مع أنّ هذا الموقف ينسجم مع الموقف الرسمي المعلن. والظاهر أنّ هناك قراراً غير معلن بالعودة الى حصر النشاط الحزبي داخل مقار الأحزاب فقط.

تضييق الخناق على الحريات الديمقراطية، العامة والفردية، ومساءلة كل من يعبر عن رأي مستقل أو مخالف أو معارض، أضحى أحد مظاهر اختلالات الحياة السياسية في بلادنا التي تتلاقح مع استمرار الاختلالات الحادة في الحياة الاقتصادية وفي التراجع المضطرد لمستوى معيشة الغالبية الساحقة من المواطنين. إنّ تعمق الاختلالات في كلا المجالين يرفع منسوب الاحتقان ويزيد السخط الشعبي المكبوت، الأمر الذي يؤدي الى وهن المناعة الداخلية واضعاف قدرتها على مواجهة التحديات الخارجية التي تتقذفها الدوائر الامبريالية وغلاة اليمين «الإسرائيلي» المتطرف في وجه الأردن، دولةً وشعباً ومؤسسات.

التأكيد على هذه الحقائق لا يأتي من باب الإفراط في التشاؤم، أو المناكفة السياسية، أو استخدام توجهات اليمين الصهيوني الفاشي «فزاعةً» في وجه الخصوم السياسيين، بل من باب الحرص على تعزيز المنعة الوطنية في مواجهة الأخطار الخارجية الداهمة والمحدقة ببلدنا وشعبنا، ومن باب استخلاص العبر والدروس من نجاح آلة الحرب والقتل والتدمير الامبريالية ـ الصهيونية في تسديد ضربات موجعة في سياق حروبها الدموية واعتداءاتها الوحشية السافرة ضد دول وشعوب المنطقة متكئة على وجود ثغرات واضحة في الجبهة الداخلية وعلى قدرتها على الإفادة من هذه الثغرات وتعميقها.

التشخيص السليم للواقع والتعاطي مع وقائعه بموضوعية هو الذي يفتح أفقاً واقعياً أمام الحلول الناجعة. أما التفكير الرغائبي، واختلاق شتى الأعذار والمبررات الواهية لاقصاء الرأي الآخر وتهميشه وتشويهه باستخدام القوة الخشنة، لا يصب في مجرى تجفيف منابع ضعف مناعة الجبهة الداخلية، والانتقال الى تقديم الأمصال اللازمة للتعافي واستعادة القوة والمنعة. وأول هذه الأمصال، في تقديرنا، مصل إطلاق الحريات الديمقراطية والعامة، واتخاذ تدابير عاجلة للجم التدهور المضطرد في مستوى معيشة الناس والعمل الجاد والحثيث لتحسين نوعية حياتهم.

تعديل الرسوم على السيارات

مخالفات دستورية ومحاباة طبقية

فهمي الكتوت*

تُثير السياسات الضريبية الجديدة المفروضة على السيارات تساؤلات جدية حول التوجهات الاقتصادية والاجتماعية للدولة، ومدى التزامها بالنصوص الدستورية، وشرعية قراراتها، ومدى تأثرها بالضغوط الخارجية، وخصوصًا الأميركية.

فعلى الرغم من تبرير الحكومة لهذه الإجراءات بالحديث عن ترشيد الاستهلاك وتوسيع قاعدة الإيرادات، إلا أن القراءة النقدية تكشف انحيازًا طبقيًا واضحًا، ومحاباةً لفئات طبقية على حساب الفئات الشعبية.

وبالعودة إلى المادة (111) من الدستور الأردني، فإن «الضرائب والرسوم لا تُفرض إلا بقانون، ويجب أن تراعي مبدأ العدالة الاجتماعية». وعليه، فإن أي تعديل على الرسوم يجب أن يصدر عن السلطة التشريعية، لا بموجب قرارات حكومية منفردة، كما حدث في هذا الملف وملفات سابقة.

جدول يوضح التعديلات الأخيرة على ضريبة السيارات

نوع السيارة	الضريبة قبل القرار	الضريبة بعد القرار	التغيير
سيارات كهربائية صغيرة (شعبية)	% 10	% 27	% +17
سيارات هايبرد (فوق ٣٠ ألف دينار)	% 60	% 39	% -35
سيارات بنزين (أكثر من ٢٠٠٠cc)	% 71	% 51	% -28

أولًا: تخفيض الرسوم الجمركية... لمن؟ روجت الحكومة لقراراتها الضريبية الأخيرة باعتبارها خطوة لتخفيف الأعباء، لكن الواقع يُظهر أن هذه القرارات استهدفت في المقام الأول الفئات القادرة على شراء السيارات الكبيرة والفارهة، سواء العاملة بالوقود أو بالكهرباء، عبر خفض الرسوم عليها، في حين رفعت الضريبة على السيارات الكهربائية الصغيرة – التي اعتمد عليها محدودو الدخل كبديل عن قطاع نقل عام متعثر. من %10 إلى %27.

ثانيًا: آثار القرار على الطبقات الفقيرة والمتوسطة

تُعرف السيارات الكهربائية الصغيرة بأنها «سيارات الشعب»، إذ شكّلت خيارًا رئيسيًا لصغار الموظفين والعاملين والطلبة، بفضل انخفاض تكاليف تشغيلها وملاءمتها للواقع الاقتصادي. ومع فشل الدولة في توفير شبكة مواصلات عامة آمنة وفعالة، أصبحت هذه السيارات ضرورة معيشية. لكن رفع الضريبة إلى %27 أعادها إلى خانة « الفئات الميسورة»، مما أدى إلى:

عزوف واسع عن الشراء، وشلل سوق السيارات الكهربائية الصغيرة، وانكماش الطلب المحلي على وسائل نقل بديلة، وزيادة العبء المعيشي على الفئات الشعبية الباحثة عن حلول نقل اقتصادية.

ثالثًا: دلالات السياسة الضريبية – الانحياز الطبقي والارتهان الخارجي تعكس هذه السياسات ثلاث دلالات جوهرية: غياب العدالة الضريبية: حيث تتحمل الفئات الفقيرة عبئًا ضريبيًا أكبر، بينما تُمنح الفئات الغنية إعفاءات لا تتوافق مع مبادئ التوزيع العادل للثروة، والإبقاء على جباية المحروقات: من خلال تقليص بدائلها، كالمركبات الكهربائية، لضمان استمرار مورد أساسي للخزينة.

الامتثال للضغط الأميركي: بهدف تقليص مزايا السيارات الصينية في السوق المحلي، لصالح نظيراتها الأميركية. ويُذكر أن حكومة سابقة كانت قد خفّضت الرسوم الجمركية على السيارات الأميركية بنسبة 7%، مما منحها ميزة تنافسية.

رابعًا: السياسات البديلة الممكنة تبرز أهمية إجراء مراجعة شاملة للسياسات الضريبية عامة ومشاكل النقل العام، من خلال إعادة هيكلة النظام الضريبي ليصبح تصاعديًا، بما يعزز العدالة الاجتماعية، وتوسيع دعم وسائل النقل العام، ودعم التحوّل إلى الطاقة النظيفة ضمن خطة وطنية متكاملة تراعي المصلحة البيئية والاجتماعية، بعيدًا عن المصالح التجارية أو الإملاءات الخارجية.

خامسًا: الفلسفة الضريبية – غاياتها وحدودها لا تُعد السياسات الضريبية مجرد أدوات مالية، بل هي انعكاس مباشر للخيارات السياسية للدولة. وما جرى في ملف السيارات يوضح ميل السياسات الرسمية إلى محاباة رأس المال، والامتثال للضغوط الخارجية، على حساب الأغلبية.

من المفترض ان تنطلق الفلسفة الضريبية من مبدأ إعادة توزيع الدخل، وهي تستند إلى ثلاث وظائف أساسية:

توفير الإيرادات العامة لخزينة الدولة، وتحفيز القطاعات الإنتاجية، لا سيما الصناعة والزراعة والسياحة، وتحقيق العدالة الاجتماعية عبر فرض ضرائب تصاعدية على الدخل.

* الامين العام للحزب الشيوعي الأردني

الوضع المائي يتزلق إلى ما دون الخط الأحمر!

حاتم تقي الدين

حذّر ستون عالمًا من مؤشرات كثيرة على تبدّل غير مسبوق في المناخ، مما يضع الأردن في عين العاصفة تمامًا. فالاحتباس الحراري يهدّد الإنسانَ والبيئةَ، حسب تقرير مؤتمر الأمم المتحدة السادس والعشرين لتغير المناخ (كوب 26) الذي عُقد في مدينة غلاسكو في تشرين الثاني عام 2021. وطرح التقرير سؤالًا ملحًّا: هل نملك الوقت للمراجعة والتفكير؟

دعا المؤتمر الدولَ إلى تقليل الانبعاثات الكربونية بشكل عاجل، وحثّها على التحوّل إلى الطاقة المتجددة، وطالب الدولَ الغنيّةَ بدعم الدول النامية التي تواجه الآثارَ القاسية للتغير المناخي. كما سلّط الضوءَ على منطقة الشرق الأوسط، وعدّها من أكثر المناطق عرضةً للخطر بسبب ندرة المياه وارتفاع درجات الحرارة، الأمر الذي يجعل الأردن نموذجًا حيًّا لهذه التحديات.

شهدت العقود الخمسة الأخيرة إزالةَ معظم الغطاء النباتي والشجيرات الرعوية في المناطق الشرقية والبادية الأردنية عمومًا، ولم تجرِ أيّ محاولة جادة لإعادة الزراعة أو المحافظة على ما تبقى من هذا الغطاء. وفي الحقيقة، فإن الجهات المعنية لا تقوم إلا بمحاولات متفرقة من سنة لأخرى لزراعة مساحات صغيرة لا تتجاوز عشرة دونمات، ممّا يُسرّع التصحر الكامل في البادية الأردنية بعد زوال تنوعها الحيوي الذي ساد قرونًا طويلة.

وينذر التغير المناخي بتدمير اقتصاديات الدول الفقيرة، ومنها الأردن. وأشارت تقارير فرق العمل من الخبراء والفنيين إلى أن الحرارةَ والجفافَ وشحَّ الأمطار تُعدّ من أبرز المهددات البيئية. وفي حين اتخذت بعض الدول إجراءات جادةً للتصدي لهذا التغير، لم نرَ إجراءات كافية مثلها في الأردن.

وصل معدّل الهطول السنوي في الأردن في الماضي إلى 8 مليارات متر مكعب، يتبخّر منها ما بين 90 % إلى 95 %. وصار هذا الرقم حلمًا نتيجة الاحتباس الحراري والتراجع الحاد في سقوط الأمطار. وتصل نسبة التبخّر في المناطق الصحراوية الآن إلى 97 %.

وأشارت تقارير وزارة المياه والري إلى أن الأردن قد يواجه، في كل إحدى عشرة سنة، سنةً كاملةً من انحباس الأمطار، وقد يتحوّل هذا إلى جفاف كليّ، بينما تتفاوت معدلات الهطول في السنوات الأخرى بين الضعيف والمتوسط والارتفاع الطفيف. وتوقّعت الوزارة أن ينخفض معدّل الهطول المطري بنسبة تتراوح بين 20 % إلى 25 % مع نهاية القرن الحالي، بسبب تغير المناخ.

شهدت البلاد في العقود الأخيرة تراجعًا في عدد الأيام الماطرة من 55 يومًا إلى 30 يومًا أو أقل، وانعكس ذلك على احتياجات الفرد الأردني من المياه، إذ انخفضت إلى أقل من 60 مترًا مكعبًا سنويًا، بعدما كانت 1000 متر مكعب قبل سبعين عامًا.

وإذا أنعمنا النظر في الوضع المائي، نلاحظ الآتي بوضوح:

تجاوزت عشرة أحواض جوفية من أصل 12 في الأردن حدودَ السحب الآمن، فقد ضُخَّ منها كميات تفوق قدرتها على التجدد، ممّا أثّر على نظامها المائي وجودة المياه وكلفة استخراجها. ووصل استنزاف هذه الأحواض إلى أكثر من 200 %، وانخفض منسوب المياه فيها إلى أكثر من 200 متر.

لقد أثّر هذا الاستنزاف على حصة الفرد من المياه الجوفية، فارتفعت الموازنة المائية من 138 مليون متر مكعب في عام 1980 إلى 200 مليون في 1990، ثم إلى أكثر من 250 مليون في عام 2000، حتى بلغت 266 مليون متر مكعب في عام 2019، وذهب معظمها إلى الاستعمالات الزراعية. وتسبّب الضخّ الجائر للمياه الجوفية، والتوسّع في الزراعات المروية، وقطع الأشجار الحرجية، وسوء إدارة السدود، بالإضافة إلى استغلال الطاقة غير التقليدية على حساب الطاقة المتجددة، في تعميق الأزمة المائية، وإضعاف قدرة البلاد على التكيّف المناخي. كما سجّلت وزارة المياه والري خلال العام الماضي 722 اعتداءً على قناة الملك عبدالله في شهر واحد، ممّا يدلّ على ضعف الرقابة وغياب الردع. وكشفت البيانات الرسمية عن وجود أكثر من 700 بئر ارتوازية غير مرخّصة ومخالفة في العام الماضي وحده.

-أما في موضوع مياه الص3رف الصحي ومعالجتها كمصدر لتغذية السدود، للأسف في ا|لأردن لم يتم سوى معالجة 4.3 % من اجمالي مياه الصرف الصحي. الأمر الذي يخفض نسبة الروافد للسدود والاستفاجدة من المياه المعالجة. وهذه النسبة المعالجة تعادل لغاية ألآن فقط 15-200 متر مكعب. والسبب في تدني هذه النسبة في معالجة مياه الصرف الصحي هو أن غالبية أحياء ومدن الأردن غير مخدومة بشبكات الصرف الصحي. ولنا أن نتصور لو أمكن رفع نسبة الـ 4.3 % او مضاعفتها. والمؤلم في الأمر أن الحكومات تعزي هذا القصور منذ أربعة عقود ونيّف إلى عدم استكمال شبكات الصرف الصحي في غالبية المدن والتجمعات السكانية وإلى شح الموارد والمصادر المالية. علما أن سد الملاك طلال هو الوحيد الذي يتم ضخ المياه المعالجة اليه من محطة خربة السمراء.

أما المشكلة الأزلية والتي لا تزال تراوح مكانها دون حل، فتتمثل في أن نسبة الفاقد من المياه لا زالت تتراوح ما بين 40-50 %. وهذا الفاقد يعود إلى أما إلى تلف في شبكات المياه أو التعديات من المواطنين على النواقل.

لم تعد الأزمة المائية في الأردن ظرفًا عابرًا، بل تحوّلًا خطيرًا يتطلّب قرارات جادة وسريعة. فاستمرار الاستنزاف، وسوء الإدارة، وغياب الرقابة، كلها عوامل تهدّد مستقبل المياه في البلاد. لا وقت للمماطلة، فالمستقبل يُكتب الآن، إمّا بالعمل والمتابعة واطلاع الجهات الرسمية بمسؤولياتها على أتم وجه، أو بالإهمال الذي يتبعه الانهيار.

الأمين العام: الصين شريك موثوق للدول العربية

الجماهير – في لقاء مع صحيفة الشعب الصينية أكدّ الرفيق فهمي الكتوت الأمين العام للحزب على عمق العلاقة التاريخية التي تربط جمهورية الصين الشعبية بالعالم العربي بشكل عام، وبحركة التحرر الوطني بشكل خاص.

وأكد الرفيق الأمين العام أن الحزب الشيوعي الأردني يولي اهتماما خاصا لتجربة الصين في مكافحة الفقر، خاصة وأن هذه الآفة الاقتصادية الاجتماعية أصبحت ظاهرة مستعصية في بلادنا. كما تناول الرفيق الكتوت مبادرات الأمين العام للحزب الشيوعي الصيني الرفيق شي جين بينغ، والتي تتضمن بناء مستقبل مشرق للبشرية قائلا: إنّ هذه المبادرات تظهر إدراك الصين العميق لقضايا العالم، وتؤكد التزامها بالتعاون مع جميع الأطراف للقضاء على الفقر، وتوفير فرص العمل، وتحسين رفاهية الشعوب، وهو ما يمثل جوهر سعي الشيوعيين، والأساس الايديولوجي للماركسية".

وأشار الرفيق الكتوت إلى أن الصين تواصل تحقيق العديد من الإنجازات في مجالات التصنيع والابتكار العلمي والتكنولوجي، ونجحت في الحفاظ على نمو اقتصادي مستقر على مدى فترة طويلة. وأضاف: «تلعب الصين اليوم دورا رياديا في دفع عجلة النمو الاقتصادي العالمي، وتعد العمود الفقري للتنمية المستدامة للاقتصاد العالمي.» كما شدد على أن القيادة الناجحة للحزب الشيوعي الصيني ساهمت في تغيير نموذج العولمة التقليدي.

في ختام حديثه أكدّ الرفيق الأمين العام أن الصين تتعامل مع الدول العربية وفق مبادئ الاحترام والمنفعة المتبادلين، وأن تجربة الصين التنموية تمثل مرجعية مهمة للدول العربية في سعيها لتحقيق الاستقلال الاقتصادي والتنمية.

التصنيفات الجامعية: قراءة هادئة في المشهد الأردني

أ.د. جهاد حمدان

بينما تستعد الجامعات في الأردن لاستقبال عامها الأكاديمي الجديد، أُثير جدل واسع حول واقع التصنيفات الجامعية، بعد تداول تصريحات وزير التعليم العالي، الدكتور عزمي محافظة، التي أشارت إلى قيام بعض الجامعات بممارسات تتضمن دفع أموال مقابل الحصول على مراتب متقدمة، أو تعيين أساتذة فخريين من جامعات عالمية لأغراض شكلية، وأحيانًا التورط في نشرأبحاث لا تستوفي المعايير العلمية. هذه التصريحات، وإن لم تُؤكَّد رسميًا، أعادت إلى الواجهة تساؤلات حقيقية حول صدقية بعض التصنيفات، ومدى ارتباطها بالأداء الفعلي للمؤسسات الأكاديمية. لم تردّ الجامعات المعنية بشكل رسمي على اتهامات الوزير لها بانتهاك معيار النزاهة الأكاديمية البحثية (RI^2). لكنّ أقلام مشايعي الوزير ومشايعي الجامعات وعرّابي التصنيفات سُلّت من أغمادها وانخرطت في معركة كسر عظم متوسّلة دعم الحكومة والديوان الملكي لمواقفها. ولم تتدخل الأجهزة بوضوح لصالح أيّ من الأطراف. لكنّ هناك من رصد إشارات متضاربة، فمعظم المواقع الإلكترونية التي نشرت تصريحات الوزير عادت وسحبتها، في إشارة إلى عدم رضا رئيس الحكومة عنها. وفي الوقت نفسه، وقّع سبعون أكاديميا من الجامعات عريضة تدعم موقف الوزير، رُفعت إلى رئيس الوزراء ووزارة التعليم العالي على مرأى ومسمع الأجهزة.

بين الإقرار والمساءلة

مُعاينة اختلالات واضحة في مسار التصنيف ليس أمرًا جديدًا داخل الأوساط الأكاديمية. لكن حين يصدر هذا الاعتراف في توقيت حساس، ومن الوزير المختص، فإنّ وقعَه يتجاوز الجدل العابر، ليكشف عن خلل مؤسسي يستحق المراجعة والمساءلة خاصة أنّ هذا الكشف تزامن مع موعد تجديد ولاية رؤساء الجامعات. في المقابل، ثمّة من حذر من أنّ تناول هذه القضايا إعلاميًا، دون مقاربة استراتيجية واضحة، قد يُلحق ضررًا بصورة التعليم العالي إقليميًا ودوليًا، وقد يُستخدم في سياقات تُسيء للمؤسسات الجامعية ولا تُصلحها. وذهب البعض إلى أنّ هذا يمثل موقف رئيس الوزراء.

التصنيفات العالمية: أدوات مهمة ولكن...

تُعد مؤشرات مثل QS، وTHE، و SHANGHAI أدوات شائعة لتقييم الجامعات. لكنها ليست محايدة بالكامل، خاصة مع تورّط بعض القائمين على التصنيفات في علاقات تجارية، وفرض رسوم باهظة للمشاركة، مما يُثير تساؤلات حول أبعادها الأكاديمية. فبعض الجامعات، للأسف، تعتمد أساليب شكلية لتحسين ترتيبها، كالتعاقد الشكلي مع باحثين دوليين يضعون اسم المؤسسة على أبحاثهم مقابل مبالغ مالية، دون أن يكون لذلك أثر حقيقي على تحسين البيئة التعليمية أو البحثية في الأردن. وفي ظل أجواء تعظيم أعداد الاستشهادات، جرى تشجيع البحوث الجماعية دون أي ضوابط على حساب البحوث الفردية إلى حدّ نشر بحث علمي من ثلاث صفحات عليه أسماء عشرات الباحثين الذين لم يكن لكثير منهم أي إسهام حقيقي في البحث ، وعندما يشير إليه أحد الباحثين، يحصد كل واحد من هؤلاء استشهادا. وقد يكون لهذه الممارسة تأثيرات سلبية على تنمية مهارات الباحثين وجدية الترقيات. لنقل إنّ الترقية من أستاذ مساعد إلى أستاذ مشارك تستلزم عددا من النقاط تلبيها ثمانية بحوث تُنشر في مجلات مصنفة. فيتفق ثمانية باحثين على تنظيم شراكة بينهم، وينشر كل منهم بحثا واحدا في السنة عليه أسماء الثمانية مع التناوب بينهم على موقع الباحث الأول. وبهذا يلبي كل منهم شرط الترقية دون أن يكتب حتى بحثين اثنين، وقد يترقى إلى رتبة أستاذ دكتور، أعلى رتبة أكاديمية، بالطريقة نفسها.

مؤشر النزاهة البحثية (RI^2): رؤية مثيرة للجدل

في هذا السياق، طُرح الدكتور لقمان ميهو، من الجامعة الأمريكية في بيروت مؤشرا جديدا يُعنى بمخاطر النزاهة البحثية (RI^2)، يعتمد على معيارين فقط:

نسبة سحب الأبحاث بعد نشرها
نسبة النشر في مجلات حُذفت لاحقا من قواعد بيانات تصنيف عالمية مثل سكوبس وكلاريفيت

ومع أنّ المؤشر قد هدف إلى تسليط الضوء على ممارسات مشبوهة، إلا أنّ منهجيته تعرضت لنقد واسع لكونها لا تفرّق بين أخطاء فردية وانحرافات مؤسسية، ولا تأخذ بالحسبان السياقات المحلية، أو التفاوت في الموارد والمعايير. فهناك أسباب منهجية أو فنية غير مقصودة قد تؤدي إلى سحب الأبحاث من النشر، وليس كل سحب دليلًا على سرقة علمية أو فساد علمي. وليس كل المجلات التي تُسحب من قاعدة بيانات SCOPUS وWEB OF SCIENCE "مفترسة" أو منخفضة الجودة. فبعضها يُعاد إدراجه بعد تصويب أوضاعه واستيفاء الشروط المطلوبة.

نحو استراتيجية تقييم عقلانية

المطلوب اليوم ليس رفض التصنيفات، فالعالم يُمجد التنافس والمفاضلة، وصار ينظر إلى الجامعات من خلال الأرقام والدرجات والفئات. المطلوب هو وضع التصنيفات في سياقها المناسب. فالجامعات لا تعمل بمعزل عن توجيهات سابقة من مجلس التعليم العالي تشجّعها على التقدّم في الترتيب، مما يعني أنّ المسؤولية مشتركة. كما إنّ أيّ تقييم أكاديمي يجب أن يتجاوز الكمّ إلى جودة البحث العلمي، وأثره الفعلي على المجتمع والاقتصاد المحلي، ويجب ألّا يُستخدم التصنيف كمعيار إقصاء في التعيين الأكاديمي أو تمويل البحث، بل كأداة تطوير وتخطيط.

ولا يجب اختزال الحديث عن التصنيفات في أزمة إعلامية، بل يُبنى عليه كفرصة وطنية لإعادة النظر في السياسات الأكاديمية. ما نحتاجه هو إطار وطني للتقييم يستند إلى:

نزاهة بحثية حقيقية لا شكلية.
ربط البحوث باحتياجات المجتمع وسوق العمل.
تطوير البيئة التعليمية والبحثية بشكل مستدام.
تشجيع الشراكات المحلية والدولية الواقعية.
استقلالية القرار الأكاديمي بعيدًا عن التسليع والتسييس.

في النهاية، لا يُصنَع التعليم الجيد بمطلبات بالتصنيف فقط، بل بالمعرفة، والانفتاح، وبناء مؤسسات حرة ومسؤولة تحترم دورها المجتمعي والعلمي.

من سِير الخالدين : فخري مرقة (أبو أسعد)

بمناسبة مرور 100 عام على تأسيس أول خلية شيوعية في فلسطين ستبدأ «الجماهير» من العدد الحالي في نشر سير حياة مناضلين شيوعيين أثروا مسيرة النضال الوطني في فلسطين والأردن

(اتهمت بالشيوعية قبل انضمامي للحزب لكرهي الاستعمار)

الجماهير -فخري مرقة (أبو اسعد) من مواليد عام في الخليل عام 1908. في منتصف الثلاثينات عمل الرفيق جاويشا في البوليس الفلسطيني في مركز بوليس المجدل واحتفظ بموقعه بعد انتمائه إلى الحزب الشيوعي الفلسطيني إثر لقائه بالمناضل الفلسطيني مخلص عمرو، وذلك بناء على طلب الحزب الذي رأى أنه قادر على مساعدة الثوار من خلال موقعه. شارك في العمل المسلح للثورة، بشكل مباشر، وعندما بدأت الشكوك تحوم حوله، هرب حاملا معه بنادق بوليس مركز المجدل في سيارة والتحق بفصيل الشيخ حسن سلامة. من هنا ابتدأ مرحلة جديدة إذ شارك في تفجير مقر القوات البريطانية في مركز بريد الرملة

ألقي القبض عليه في عام 1939 مع رفيقه أسعد الترتير، وحكم عليه بالسجن مدى الحياة في سجن عكا. تمكن في عام 1946 من الفرار من السجن واختبأ في منزل الرفيق ناصيف حرب حتى انتقاله إلى لبنان. عاد إلى غزة عام 1948 ومنها الى الخليل ليواصل الطريق مع عصبة التحرر الوطني. كان أبو أسعد من أوائل المنضمين إلى الحزب الشيوعي عند تأسيسه عام 1951 ليعتقل عدة مرات بسبب نشاطه الجماهيري. رشحه الحزب للانتخابات البرلمانية عام 1954 على قائمة الجبهة الوطنية عن مدينة الخليل لما يحظى من احترام من اهلها لعضوية البرلمان، تلك الانتخابات التي كانت الأكثر تزويرا في تاريخ المملكة. استقر في عمان بعد عدوان 1967وظل مناضلا في صفوف الحزب حتى رحيله عام 1976.

النقل العام.. هموم لا تنتهي

عثمان عثمان

كانت مؤسسة النقل العام والاتصالات من أولى المؤسسات التي جرى خصخصتها ضمن برنامج التصحيح الاقتصادي المفروض من صندوق النقد الدولي. وقد وقفت جريدة «الجماهير» ضد هذا البرنامج وتعرضت في سبيل ذلك لسيل من الاتهامات الباطلة : كالخطاب الخشبيّ والانغلاق الأيدولوجي.

ولو أخذنا على سبيل المثال لا الحصر، قطاع حيوي كالنقل العام، فإن حصاد الخصخصة لم يحدث فرقا نوعيا لصالح مستخدمي وسائط النقل العام. فقد غصت الشوارع بباصات "الكوستر" التي أصبحت سبباً مباشراً في حوادث سير نجم عنها أضرار ووفيات لا حصر لها، بسبب السرعة الزائدة والقيادة برعونة وطيش لزيادة عدد الرحلات اليومي، وخصوصا في ساعات الذروة، وكذلك بسبب تسابق السائقين على الركاب. وهناك العديد من الملاحظات على تعرض الركاب، لالفاظ وتعليقات سخيفة تمتهن كرامة الإنسان، وتحط من قدره.

لذلك وجد كل موظف نفسه وحتى يصل لدوامه في الموعد المحدد ويتفادى التأخر عن الالتحاق بدوامه في الوقت المحدد، مما قد يعرضة للعقوبة، بما في ذلك حسم نسبة من الراتب، الذي هو بالكاد يفي باحتياجاته، وجد نفسه مضطراً لاقتناء سيارة خاصة ولو بالتقسيط غير المريح. والنتيجة أن العاصمة والمدن الرئيسة تحولت إلى كراج ضخم للسيارات، فضلا عن تفاقم أزمة المرور على مدار اليوم والعام.

دفع استفحال الأزمة المرورية الحكومة للعودة إلى الاهتمام بالنقل العام. وللإنصاف فإن الجهود التي بذلت أفضت إلى حدوث تحسن نسبي على وسائط النقل العام الجديدة، التي باتت تلبي احتياجات الناس إلى وسائط نقل مريحة، مزودة بتقنيات رقمية، بحيث يستطيع المواطن عبر هاتفه المحمول تتبع حركة الحافلات على كافة المحطات الرئيسية

منها والفرعية، كما تجدر الاشادة بقرار شمول كبار السن بالتنقل المجانيّ في هذه الحافلات.

لكن هذا الإنجاز تشوبه العديد من النواقص، أولها اقتصار النقل العام على الحافلات، التي مهما ازداد عددها تبقى قاصرة عن تلبية احتياجات المناطق السكنية المختلفة، ولا تستطيع تغطية الزيادة الطبيعية الحاصلة في عدد مستخدمي وسائط النقل العام. يجب تنويع وسائط النقل العام أسوة بالعديد من دول العالم التي توسعت في استخدام القطارات الأرضية (المترو) التي تنقل يوميا ملايين الركاب بسرعة ويسر، وكذلك هنالك "الترامواي"، هذا بالإضافة لتوفر القطارات بين المدن مهما بعدت المسافة، بحيث يستطيع الموظف الانتقال يوميًا من مسكنه لمقر عمله والعودة في الوقت المحدد عبر القطارات السريعة والمريحة.

ثاني النواقص عدم تغطية الخطوط المتوفرة لغالبية التجمعات السكنية والأحياء الجديدة، وحتى لو اقتضى الأمر السير بضعة مئات من الأمتار او على الأقل توفير مواقف عامة للمواطن بحيث يستخدم السيارة من البيت للمحطة الرئيسية ذهابًا وايابًا.

من الجدير ذكره أن توفير وسائط نقل عامة منتظمة ومريحة من مصلحة المواطن والدولة على حد سواء، وكذلك للاقتصاد الوطني، وقد ازدادت حاجة المواطن للنقل العام في السنوات الأخيرة نتيجة تعقد وتفاقم الأوضاع الاقتصادية من أزمة كورونا والحرب الأوكرانية وكذلك الحرب في منطقتنا العربية. وليس أدل على ذلك من الحوافز التي منحتها دائرة الترخيص للمواطنين غير المرخصين لمركباتهم الخاصة لسنوات عدة وذلك لعدم قدرتهم على تأمين الترخيص والتأمين السنوي لها.

مؤشر آخر، كثرة الإعلانات عن بيع السيارات بالمزاد العلني من قبل البنوك، تلك السيارات التي عجز المقترضون عن سداد أقساطها.

مقارنة بسيطة، بين مستخدم سيارته الخاصة وآخر لوسائط النقل العام، سترجح الكفة لصالح مستخدم وسائط النقل العام، فالأول مضطر لاستهلاك اعصابه في كل "مشوار" على الطريق لأسباب معروفة خصوصًا في أوقات الذروة عند بدء الدوام والعودة منه، حيث ترى ارتالًا من السيارات على الإشارات وحتى بعد تخطيها بالكاد تتجاوز سرعته خمسة كيلومتر في الساعة، هذا بالإضافة لخطر الحوادث التي ازدادت بشكل لافت.

الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية (2)

د. عماد خالد الحطبة

لماذا الحماية الاجتماعية؟

تجتاح العالم الغربي (الرأسمالي) حمّى الحماية الاجتماعية، خاصة تلك الدول التي ما زالت تحمل في أنظمتها الاقتصادية والاجتماعية بقايا دولة الرفاه الكنزية. تنظر هذه الدول بعين القلق إلى المستقبل الذي يهدد مئات ملايين العمال بخسارة وظائفهم في عالم يتقدم فيه الذكاء الاصطناعي ليحل محل الإنسان في الكثير من الوظائف. تشير إحصائيات منظمة العمل الدولية ILO إلى أن 255 مليون موظف، على مستوى العالم، خسروا وظائفهم الدائمة خلال سنة 2020. هذا التراجع في عدد العاملين لم يعد نعمة رأسمالية كما كانت ترى الرأسمالية التقليدية، بل أصبح تهديدا خطيرا بتراجع حجم الاستهلاك وتقلص الأسواق ليس فقط في الأطراف، ولكن في المركز الرأسمالي نفسه. من هنا غادر مفهوم الحماية الاجتماعية موقعه الاجتماعي الإنساني ليكتسب أهمية اقتصادية في الحفاظ على حجم الأسواق والاستهلاك المحليان والعالميان.

وكما هي عادة " ولع المغلوب بتقليد الغالب"، اندفعت دول الأطراف التابعة للمركز الرأسمالي إلى التقليد دون أن تمتلك دراسات حقيقية لواقعها الاقتصادي والاجتماعي، واعتمادا على دراسات تحمل أرقاما صمّاء، تقدمها مؤسسات محلية ودولية، لا تعكس في لغتها أو نتائجها ولو جزءا معقولا من الحقيقة.

تلمس هذا الغياب عن الواقع في النسخة المطولة من الاستراتيجية الوطنية، والتي لم تضف إلى النسخة المختصرة سوى بعض رطانة المصطلحات التي أضافتها المؤسسات الغربية إلى مفاهيم العمل الاجتماعي في دول العالم الثالث، دون أن يكون لها معنى حقيقي لأنها تنطلق أصلا من فكرة أننا غير قادرين على إدارة شؤون بلادنا، وأن هذه المهمة يجب أن توكل إلى منظمات تحل محل الدولة في هذا المجال، ولأن هذه المصطلحات تتغاضى عن سبب المشكلة وأصلها، وتتعامل مع النتائج. في دوامة انتاج الأزمات بسبب استمرار أسبابها، وسطحية الحلول تُرهن مقدرات البلاد لمنظمات الأنجزة وبرامجها، وتبقى معاناة المواطنين على حالها.

تقدم النسخة المطولة من الاستراتيجية عرضا تاريخا مختصرا عن الحماية الاجتماعية في الأردن، فتذكر التواريخ والأحداث دون ذكر النتائج، فتذكر على سبيل المثال، اعتماد استراتيجية مكافحة الفقر عام 2002، ولا تذكر أن معدل الفقر في الأردن في ذلك العام كان 13.6%، وأنه خلال 22 عاما أصبح 33% من عدد الأردنيين. كما تعتبر الدراسة أن زيادة عدد الأسر المشمولة ببرامج المعونة الوطنية من 90 ألف أسرة إلى 325 ألف أسرة، إنجازا يعبر عن توسع خدمات الصندوق، وليس فشلا ذريعا للسياسات الاقتصادية الاجتماعية فاقم عدد الفقراء بدلا من حل مشاكلهم.

كلما تقدم القارئ في قراءة الاستراتيجية تترسخ لديه القناعة أن من عملوا على إعدادها كانوا مهتمين بحشوها بأكبر عدد من المصطلحات، والخطط التي تقوم على دراسات مطولة دون مهل زمنية، وأنهم في هذا السبيل دمجوا مجموعة من المصطلحات ليخرجوا بدراسة متعجلة، صيغت إما امتثالا لطلب مرجع أعلى، أو في محاولة من القائمين عليها لوضع خطة تضمن لهم البقاء في مناصبهم أطول فترة ممكنة لوضع الخطة موضع التنفيذ. غاب عن القائمين على الدراسة الفصل بين الحماية الاجتماعية بصفتها حق للمواطنين وجزء من مسؤولية الدولة تجاه جميع مواطنيها، وبين العمل الاجتماعي الذي يستهدف الفئات الأقل حظا والأكثر حاجة. فالحماية الاجتماعية عمل اقتصادي اجتماعي يهدف إلى حماية الاقتصاد من خلال حماية الأسواق من تراجع الاستهلاك والكساد الذي يؤدي إلى تراجع الإنتاج وفرص العمل، فالحاجة الإنسانية هي العامل الرئيس في تحفيز الإنتاج. اجتماعيا أصبح الأفراد أطول عمرا بسبب التقدم الطبي، وعدم تقديم الحماية المناسبة لهؤلاء الأفراد سيزيد الأعباء الاقتصادية على الأسرة وعلى الاقتصاد بشكل عام.

أما العمل الاجتماعي فهو عمل خيري، يتصف بكونه مؤقتا وغير مستقر، وهو لا يعمل على حل المشكلة، قدر ما يتعامل مع نتائجها، فيقدم معونات نقدية لكنه لا يخلق فرص عمل حقيقية وثابتة. هذا العمل مطلوب خاصة في المجتمعات التي تعاني من أزمات اقتصادية مركبة مثل بلادنا، لكنه لا يشكل بديلا أو حتى رديفا حقيقيا للحماية الاجتماعية المطلوبة.

تدعي الاستراتيجية إجراءها استشارات قبل الشروع في عملية الإعداد، ومن بينها الأحزاب السياسية. وبما أننا أحد الأحزاب القليلة التي تطرح حلولا مختلفة عن السائد، فقد كان من المفروض سماع الرأي الآخر، امتثالا للقاعدة الديمقراطية "الليبرالية" لكن الواضح أن من أعد الاستراتيجية كان يرغب بسماع صوته وصدى صوته فقط، لذلك غاب الحوار السياسي المجتمعي الحقيقي لصالح ورشات المحظيين التي تستهلك ملايين الدولارات دون نتائج تذكر.

غابت عن الاستشارات النقابات المهنية والعمالية، وصناديقها المتعثرة، التي قدمت الحماية الاجتماعية للملايين عبر تاريخها. بعد الاستيلاء على معظم النقابات سياسيا، المطلوب اليوم تغييب الدور الاجتماعي الاقتصادي للهيئات التي تضمن تمثيل البنية الطبقية للمجتمع، وتحويل هذا المجتمع إلى جزر غير مترابطة من أفراد يعانون من أزمات اقتصادية لا تنتهي، مرتهنين لبرامج تم تفصيلها على قياس المنظمات الأجنبية، لتبقى بلادنا عرضة للنهب دون أمل حقيقي بالمستقبل.

عندما يفقد المسؤول كياسته

الجماهير – في مقابلة أجراها التلفزيون الأردني مع عطوفة الأمين العام لوزارة التربية والتعليم، سأله المذيع عن مستقبل نقابة المعلمين (التي ما زالت مغلقة بالرغم من قرار المحكمة بتاريخ 2022/11/26 بإعادة فتحها)، فانتفض ووضع الميكروفون في فم المثل الشعبي، وصدح: «اللي حبّلها يولدها»... هكذا، بكل بساطة، وكأنه في «مضافة» لا في حديث رسمي عن ملف نقابي، وكرامة مهنة، وحقوق عشرات الآلاف من المعلمين والمعلمات.

لكن مهلاً... من هي التي حبلت؟ أهي النقابة؟ حسنًا، لكن من الذي "حبّلها"؟ أهو الحراك الشعبي أم المعلمون أم الأجهزة؟

ما نعرفه أنّ النقابة لم تكن ثمرة علاقة مشبوهة بين المعلمين والحكومة، بل وليدة مخاض عسير من الاعتصامات والإضرابات، والمفاوضات، والدموع، شاركت فيها قوى سياسية متعددة. وكان لرفيقاتنا ورفاقنا المعلمين الشيوعيين دور بارز فيها، وسلخ بعضهم سنوات من عمره فصلا من العمل واعتقالا وسجنا في سبيل تأسيسها قبل أن يصير ذلك ممكنا، وتؤول قيادتها إلى الإسلاميين. أما الآن، فقد قرر عطوفته أن يُسقط عليها استعارةً شعبية، ويُقحِمَنا في تفاصيل حمل وولادة لا معنى لها!

يا عطوفة الأمين، لو كنت حكواتيا تقصّ على جمهورك "تغريبة بني هلال"، لربما صفق لك بعض الحاضرين على هذه الشطحة التي لا لزوم لها ، لكنك مسؤول حكومي محترم تتحدث على شاشة رسمية باسم مؤسسة التربية والتعليم، والمؤسسات لا تُدار بالتهريج، بل بالحكمة والكياسة.

بصراحة، لقد أنجبتَ لمستعميك تصريحا مشوّه الملامح، لكنه صادر عن خصومة مع المعلمين ونقابتهم، وتركْتَ من تابعك أو وصلته القصة يتساءل إنْ كنت ستعاقب على فعلتك أم تكافأ فتصير الرجل الأول في الوزارة، ويختلط الحابل بالنابل. باختصار، ما هي الصورة التي أردت أن تتركها في ذاكرة المعلمين عن مسؤول كان يوما زميلا لهم؟

انتهى البرنامج وعدت إلى مكتبك. ربما تجاوز مسامعك رجع الصدى: النقابة كيان مهني قانوني ووطني، ومن حق المعلمين أن يسعوا لاستعادتها بالطرق السلمية.

الرأسمال الخوارزمي:
الطبقة العاملة تحت سطوة المدراء والتطبيقات

نور عرفة

يشهد الاقتصاد الأردني تحوّلًا هيكليًا عميقًا تنبثق من خلاله شريحة عمالية جديدة داخل منظومة ما بات يُعرف بـ«رأسمالية المدراء»، حيث لم يعُد العمل يُنتج في المصانع أو الحقول، بل يُستخرج من الجسد الحيّ للعامل عبر تطبيقات رقمية تدّعي الوساطة وتُخفي علاقات استغلال صارخة. هؤلاء العمّال الرقميون، الذين يشكّلون اليوم شريحة متعاظمة من القوة العاملة، لا يرتبطون بعقود عمل، ولا يتمتعون بضمان اجتماعي، ولا يتقاضون أجورًا ثابتة، ويقعون في قلب دوامة من العمل غير المرئي، اللا مستقر، الذي تتحكم فيه الخوارزميات وتديره شركات تتخفّى وراء رمزية «المرونة» و«الحرية».

يُروَّج لهذا الشكل المستحدث من العمل بوصفه فرصة مرنة تتيح للشباب العمل متى شاءوا، وبالقدر الذي يشاؤون. غير أن هذه الحرية المزعومة تُخفي هشاشة بالغة في بنية العلاقة الإنتاجية، وتعمّق من التناقض البنيوي الكامن في الرأسمالية المعاصرة. فالخوارزميات التي تُدير العملية الإنتاجية لم تَعُد أدوات تقنية محايدة، بل آليات ضبط ومراقبة وتحكّم تتولى تنظيم الجهد، والزمن، والمكان، من خلال التتبع، والتقييم، والعقوبات غير المعلنة، والمكافآت المؤقتة. وهكذا، يتجلى التناقض الحاد بين تطور قوى الإنتاج الرقمية، وبين علاقات إنتاج أعيد تدويرها لتعيدنا إلى أشكال مُحدَّثة من عبودية الأجر، بل إلى أشكال أكثر شراسة من العمل غير المأجور.

وتتجلّى هذه الظاهرة في الأردن على وجه خاص في سياق بنيوي تابع، تتحكم فيه القوى المالية الخارجية بمفاصل القرار الاقتصادي. إذ أن العديد من المنصات الرقمية الكبرى، وإن بدت محلية في علاماتها التجارية، ترتبط في واقع الأمر بمراكز مالية إقليمية ودولية توجّه تدفقات الأرباح إلى الخارج، وتُبقي الدولة في حالة ارتهان دائم للتمويل الأجنبي. ومع تصاعد النفوذ الخليجي في قطاع الخدمات، أصبحت تطبيقات التوصيل أدوات لامتصاص فائض العمالة العاطلة، دون أي التزام قانوني أو اجتماعي، مما حوّل البطالة إلى بنية بنيوية مزمنة.

وتُظهر تقارير مركز فينكس ومنظمة FAIRWORK أن أكثر من 90٪ من العاملين في تطبيقات التوصيل في الأردن يعملون بلا عقود رسمية ولا حماية قانونية، وأن جميع المنصات الرقمية الثماني الكبرى في الأردن سجّلت صفرًا من عشرة في مؤشرات العدالة في العمل. هذا الانكشاف التام يقابله خطاب سائد يُروّج لأنماط النجاح الفردي، ويُحمّل العامل مسؤولية فقره، في حين تجني المنصات أرباحها من قدرته على البقاء خارج منظومة الحقوق.

هذه المنظومة لا تُنتج سلعة مادية بقدر ما تستغل الجهد البشري، والزمن، وحتى الانتظار بوصفها عناصر إنتاج. والعامل الرقمي، الذي يجوب الأحياء لنقل الطلبات، لا يُنتج قيمة فحسب، بل يُنقل هو ذاته بوصفه قيمة مضافة تُستنزف. أما رأسمالية المدراء، فهي الشكل الأحدث من الرأسمالية، تستبدل الرأسمالي الفردي بجهاز إداري خوارزمي يمارس السيطرة من خلف ستار، دون تماسّ مباشر. وهكذا، يُصبح العامل عرضة لإقصاء طبقي مركّب: اقتصادي، قانوني، ثقافي، وسياسي.

وهنا تتبدّى منظومة الهيمنة الثقافية وفق تصوّر غرامشي، حيث لا يُمارَس القمع فحسب عبر أدوات الدولة، بل تُعاد صياغته من خلال الثقافة والخطاب والإعلام. فالعامل يُقدَّم له استغلاله في قالب من الحرية، ويُقنع بأن تقييمه اليومي ونجومه الرقمية تعبيرٌ عن كفاءته، لا عن خضوعه لسلطة رأسمالية مغلّفة. هذا الوعي الزائف يُعطّل نشوء أي وعي طبقي، ويمنع تشكّل جماعي نضالي قادر على المواجهة.

أما مهدي عامل، فيُبرز الطابع العميق للهيمنة في المجتمعات التابعة، حيث تُعاد إنتاج آليات الاستغلال لا عبر الاقتصاد فقط، بل عبر الخطاب السياسي والثقافي الذي يُحمّل الفقير وزر فقره، والمُهمَّش مسؤولية تهميشه. وهي ذات الرؤية التي يتقاطع معها جورج طرابيشي، إذ يشير إلى أن الرأسمالية العربية ليست منفصلة عن منظومة الهيمنة الإمبريالية، بل تمثل امتدادًا لها، وتعيد إنتاج التخلّف بوصفه شرطًا لبقاء السيطرة.

إن أصل هذه التطبيقات الرقمية يكشف أنها ليست أدوات حيادية، بل أدوات طيّعة في يد منظومة مالية إمبريالية. فشركات رأس المال المغامر، وصناديق الاستثمار الأجنبية والخليجية، هي التي تقف خلف تمويل هذه المنصات، وتفرض نماذج عمل تُملي شروطها على مجتمعات هشّة سياسيًا واقتصاديًا مثل الأردن. وهكذا، تتحول هذه التطبيقات إلى أدوات ناعمة لتفريغ البنية الاجتماعية من شروط المقاومة، وتُحوّل الفضاء الرقمي إلى ميدان للصراع الطبقي غير المُعلَن.

ومن هنا، تصبح الحاجة ملحّة لإعادة تعريف البرجوازية الأردنية، التي لم تعُد طبقة إنتاج أو ريادة، بل طبقة سمسرة ووساطة، لا تملك مشروعًا وطنيًا مستقلًا، بل تستمد وجودها من علاقتها بالسلطة، وارتهانها الكامل لرأس المال الخارجي. إنها طبقة تسهّل الخصخصة، وتُعيد إنتاج سياسات التقشّف، وتُطوّع قوانين العمل لخدمة مصالحها. لذا فإن النضال ضد هذه الطبقة لا يمكن أن يُختزل في مطالب اقتصادية، بل يجب أن يُفهم بوصفه نضالًا من أجل السيادة الوطنية، والعدالة والتحرر من البنية الطفيلية التي تسيطر على مفاصل الاقتصاد.

وفي هذا السياق، لا يُمكن قراءة مشكلات البطالة والفقر والعنف المجتمعي في معزل عن إعادة إنتاج التراتبية الطبقية الجديدة. فالرأسمالية الرمزية لا تُفرَض بالقوة، بل تُقنَّع بلغة النجاح الفردي، والفرصة، والمرونة، فتُقنع العامل بأنه يختار استغلاله، وتُحوّل الاستغلال إلى طموح، والتعب إلى استثمار ذاتي. إنها أكثر أشكال السيطرة مكرًا، لأنها تُعيد إنتاج نفسها داخل وعي المستغَل ذاته.

وعليه، لا بدّ من الاستمرار في بناء مشروع سياسي وثقافي شامل، يعيد تنظيم الطبقة العاملة، ويفتح أفقًا للنقاش حول الأشكال الجديدة للتنظيم النقابي الرقمي، وضمان اجتماعي شامل، وتفكيك خطاب "الريادة" و"الفرصة" الذي يُستخدم لتبرير اللامساواة. إن المطلوب اليوم ليس قوانين عمالية أكثر رحمة فحسب، بل إعادة بناء الوعي الطبقي، واستعادة المعنى الحقيقي للصراع: بين من ينتج القيمة، ومن يحتكرها، بين من يُراقب ويُحاسب ويُقيّم، ومن يقبع في الظل، يحصد الأرباح ويُعيد إنتاج البؤس بأدوات أكثر نُعومة وأشد نفاذًا.

النقابات المهنية أزمة صناديق أم أزمة نقابات

م. أحمد الرشدان

أقل من قرن بقليل هو عمر النقابات المهنية التي اعتمد عملها منذ بدايات التأسيس على جهود طلائع المهنيين التقدميين الديموقراطيين فيها ، مارس فيها مجمع النقابات المهنية دورا طليعيا في الحياة المهنية والسياسية والاجتماعية للمنتسبين والمجتمع الذي كان يرزح حينها تحت ظل الاحكام العرفية.

طبعا هذا لم يمر دون تدخل مباشر أو غير مباشر من قبل اجهزة الدولة في عمل النقابات والتأثير على انتخاباتها عبر التحالف مع البيضاء وما تمثله اولا ثم نمو وتحالفها مع البيضاء كما تم مؤخرا.

تصاعد التدخل مع سيطرة القائمة البيضاء على النقابة نحو ربع قرن من الزمن والذي استكمل وتكشف بشكل فج مع سيطرة نمو وتحالفها مع البيضاء مؤخرا ، حينها دخلت النقابة في دوامة من الازمات البنيوية طالت سوء الاداء "وربما اكثر" في صندوق التقاعد ومجمل الصناديق، التي تحولت من كونها نموذجا للنجاح ومصدرا للدعم والاطمئنان للمنتسبين إلى عبء ومصدر قلق ونموذجا للفشل، كذلك الامر كان في اداء النقابة نفسها التي اصبحت نموذجا للفشل مهنيا واداريا وماليا، ازمة صنعت شرخا عميقا بين النقابة ومنتسبيها الامر الذي يهدد وجود النقابة نفسها.

بناء على ذلك واستكمالا للصفقة جاء تحالف نمو الاخير مع القائمة البيضاء لإدارة النقابة وكما يبدو لدفن الصندوق ومشاكله وربما دفن أو تفتيت النقابة نفسها.

لقد حذرنا من مخاطر السيطرة والتدخل في النقابة ومن الإهانة التي تلحق بالأعضاء كبيرهم وصغيرهم الذين يتلقون التعليمات للمشاركة في الانتخابات لصالح التحالف القديم الجديد، مع أجبارهم على تقديم أثبات ذلك للجهات التي تدير المشهد، كما حذرنا من انهيار الثقة في النقابة والعمل النقابي وتغلغل اليأس من إمكانية فرض التغيير لصالح العمل النقابي المحترم.

نحن نثق بقدرة الزملاء النقابيين، على مواجهة هذا الاتجاه المدمر سواء إلغاء الصندوق أو إلقاء عبء الفشل في إدارة الصندوق على الشباب، وعلى قدرتهم على العمل من أجل إعادة النقابة لممارسة دورها، ممثلا نزيها ومدافعا صلبا عن المهنة و الأعضاء والوطن.

الأمر الذي يضع العبء على كاهل التجمع المهني الديموقراطي لقيادة وتوحيد العمل في نقابة المهندسين و كل النقابات المهنية، بصفتها قضية رأي عام وامن مجتمع، لمواجهة هذا النهج المدمر وقيادة حركة احتجاج موحدة تعمل على تحريك الشارع النقابي، الذي يشمل نحو نصف مليون منتسب ومن خلفهم عائلاتهم التي تضررت من هذا العبث في مقدرات النقابات.

لذلك ولأن العمل في النقابات المهنية عمل مترابط والأزمة متشابهة لذلك يجدر بنا التفكير في إعادة بناء التجمع المهني الديموقراطي في كل نقابة على حدة بحيث يترافق معها تشكيل مجلس مهني موحد يضم ممثلي التجمع في النقابات المختلفة لتبادل الخبرة وتوزيع الجهد والاتفاق في الأمور العامة السياسية والاجتماعية على أساس نهج عام موحد، مع بقاء الأمور الفنية لكل نقابة بما يتناسب مع حاجاتها، يتعاون الجميع في دعم بعضهم البعض وفي التأثير على مجمل مجمع النقابات من أجل أخذ دوره الفاعل في عملية التغيير التي تتفاعل في المجتمع.

وفي نفس الوقت تطوير عمل التجمع، للعمل بشكل موحد ومن مركز واحد و الانفتاح على مجمل التجمعات والنشطاء لتشكيل أوسع تحالف مهني ديموقراطي للعمل في النقابات. والمشاركة الفاعلة في كل لجان ومجالات العمل النقابي. تجمع موحد يعمل من مركز واحد ملتزم بالأداء النقابي المهني الوطني ومنفتح على التجمعات الديموقراطية في النقابات المهنية.

حل المجالس البلدية بين الارتياح والاستياء من تراجع الديمقراطية

عامر سمارة الصافوطي

هيمنت حالة من التناقض على الأوساط الشعبية في مدينة الزرقاء، ما بين ارتياح لقرار مجلس الوزراء حل المجالس البلدية واستياء شديد لما أسموه "تراجع الديمقراطية". في حين تباينت الآراء حيال قرار حل المجالس البلدية المنتخبة قبل انتهاء مدتها القانونية بنحو 8 أشهر من عمرها الإفتراضي.

ارتياح المواطنين في مدينة الزرقاء لم يأت من فراغ. فالاعتقاد السائد بينهم يشير إلى أن مجلس بلدية الزرقاء المنحل تسبب في زيادة مديونية البلدية التي باتت تربو على 100 مليون دينار، في ظل تراجع كبير وواضح للخدمات التي من المفترض ان تقدمها البلدية للمواطنين.

في نظر البعض، عاشت مدينة الزرقاء أسوأ أيامها في ظل المجلس المنحل. فمن تراجع الخدمات إلى تكدس أكوام النفايات وتدني الاهتمام بالطرق التي تتطلب صيانة واسعة عاجلة، لدرجة ان بعض شوارع مدينة الزرقاء أضحت وكأن المدينة تعرضت لكارثة طبيعية لكثرة التشققات في الطبقة الاسفلتية وانتشار الحفريات في عدد من الشوارع والطرق الرئيسية بشكل مستمر، وتكرار «هبوط الأسفلت» ما يفاقم حدوث الازدحامات المرورية فضلا عما قد تسببه من إحداث أضرار بالسيارات.

جعلت هذه الحالة المزرية البعض في الزرقاء، وهي إحدى أكبر المدن الأردنية والتي تأسست بلديتها في العام ١٩٢٣، ينظربارتياح لى القرار الحكومي حل المجلس البلدي، حتى وصل الأمر حد توزيع الحلويات ابتهاجا بالقرار الذي اعتبروه جاء متأخرا.

على الجهة المقابلة، اعتبر قطاع آخر من مواطني الزرقاء أن قرار حل المجالس البلدية المنتخبة قبل نحو 8 أشهر من عمرها الافتراضي، تراجعا مخلا بخيارات الشعب واستدارة عن الديمقراطية في ظل عدم وجود مسوغ قانوني للحل.

كما أن تصريحات وزير الإدارة المحلية، المهندس وليد المصري، من وجهة نظر هذه الشريحة من المواطنين المتعلقة بأسباب ومسوغات حل المجالس البلدية تضع الحكومة في موقع الاتهام. فهل تردي الخدمات وفشل بعض المجالس البلدية في الاطلاع بمهامها ومسؤولياتها يعود للمجلس البلدي فقط، أم أن وزارة الإدارة المحلية شريك ايضا في المسؤولية عن وقوع هذا الخلل؟

وهنا تقفز إلى الواجهة جملة من الأسئلة الملحة، أهمها: لماذا يحدث هذا الترهل في أداء البلديات، ومن هو المسؤول المباشر عن المجالس البلدية حسب قانون مجحف يمنح صلاحيات محدودة للغاية لرؤساء البلديات، ويفرض عليهم الرجوع في غالب الأمور إلى الوزارة، حتى في الأمور الإجرائية من قبيل البت في إجازة رئيس البلدية.

من جهتها، اعتبرت الأحزاب والقوى الوطنية والديمقراطية في محافظة الزرقاء أن قرار حل المجالس البلدية قبل نحو 8 أشهر من انتهاء مدتها القانونية تعدياً صارخا وتراجعا عن الديمقراطية، وطالبت بسن قانون إدارة محليه جديد بعد التشاور مع أصحاب العلاقة جميعا دون استثناء، يحرر القانون الحالي من كثير من الاختلالات ويضع حدا لتغول وزير الإدارة المحلية على البلديات. وأن تنحصر صلاحيات الوزارة في الرقابة على قرارات المجالس البلدية، ويلغي اشتراط توقيع الوزير على قرارات المجالس، على أن يطلع مجلس النواب بدوره أيضا في الرقابة على وزارة البلديات ومتابعة أعمالها وانجازاتها أو اخفاقاتها، من خلال ممارسة صلاحياته في الرقابة على الحكومة وأدائها في محتلف المجالات.

يبقى السؤال الأهم من هو المسؤول عن ترهل الخدمات في البلديات، خصوصا في بلدية الزرقاء الكبرى ومن المسؤول عن تفاقم مديونيتها، وهل يجوز لمجلس النواب والمواطنين الاطلاع على موازنة هذه البلديات، تلك أسئلة يجب أن يتولى الإجابة عنها القانون الجديد. تحتل قوانين الإدارة أهمية كبيرة في الحياة اليومية للمواطنين، وماينطبق على الزرقاء يحدث في كل محافظات وبلديات المملكة. لذلك يجب أن يكون للمواطنين ولجميع المعنيين من أحزاب سياسية وهيئات اجتماعية دور في صياغة القانون الجديد بما يوقف التدهور في الحياة العامة، وتحديث منظومة التشريعات الناظمة لها، والأهم تطوير البيئة التي تعمل في ظلها هذه المجالس بتخليصها من شتى أشكال التدخل والترهل والفساد والمحسوبية.

الاقصاء يعصف بانتخابات صندوق التأمين الصحي للأطباء!

الجماهير - كان من الممكن أن يُستكمل مساء 2025/7/12 اجتماع الهيئة العامة للصندوق، وانتخاب هيئة إدارية جديدة، وفق الأصول الديمقراطية المرعية، وفي أجواء من الود والتوافق، كما كان عليه الحال منذ تأسيس الصندوق قبل 22 عام ولغاية فترة قريبة.

ولكن ما جرى في نهاية الاجتماع، بدا غريباً وشاذاً ومخالفاً لأبسط مبادئ ومعايير العمل المؤسسي والديمقراطي. فبعد الانتهاء من مناقشة التقارير المقدمة من الهيئة «السابقة» بوعي عال وبتعاون جميع الحاضرين في ظل إشادة مستحقة بإدارة الصندوق المنتهية ولايتها، بدأ التحضير لمرحلة الانتخابات، حيث تشكلت لجنة لادارة عملية الترشح والانتخاب من أعضاء الهيئة العامة، بإشراف (العضو المنتدب) من مجلس النقابة.

في أعقاب ذلك غادر أعضاء الهيئة الإدارية المنصة، وبدأت لجنة الإشراف بتسجيل أسماء المرشحين. وكان واضحا بأن هناك قائمتين، تم توزيعهما في القاعة، إحداهما تضم تقريبا أعضاء الهيئة الإدارية المنتهية ولايتها، وأخرى مدعومة من قبل عضو المجلس المنتدب من قبل مجلس النقابة للاشراف على الانتخابات، مع ترشح طبيب أو أكثر من خارج القائمتين.

وهناك ملاحظة جديرة بالالتفات إليها، تتمثل في أن الانتخابات لهذه الدورة شهدت لأول مرة منذ تأسيس الصندوق حضورا واسعا لأعضاء المجلس داخل القاعة لمواكبة عملية الاقتراع !!.

أقفل مندوب مجلس النقابة قائمة المرشحين، وبدأت إجراءات التحضير الفنية وتجهيز الأوراق، عندها أخرج «المندوب» من جيبه ورقة موقعة ومختومة، وقال: هناك تعليمات جديدة من المجلس (وقد حصلنا على استشارة قانونية)؛ ومفادها باختصار بأنه لا يحق لمن أمضى في الهيئة الإدارية دورتين متتاليتين أن يعيد ترشيح نفسه لدورة ثالثة.. وأكمل مباشرة: وهذا الأمر ينطبق على أربعة من المرشحين حاليا وكانوا في هيئة إدارة الصندوق!!

وهذا من الناحية العملية يعني ببساطة، شطب أربعة أعضاء (من أصل سبعة) من القائمة التي يعتبرها عضو المجلس المنتدب منافسة، مما يعطي أفضلية حاسمة لنجاح 4 من القائمة الأخرى حتى قبل بدء عملية الاقتراع، ويكون بذلك قد صادر إرادة الهيئة العامة، وباتت هيئة إدارة الصندوق أقرب إلى التعيين منها إلى الانتخاب.

وقد أحدث هذا الإعلان توترا في الأجواء، وتسبب في شعور البعض بالغبن والإكراه والتعسف!!

وسط تفاجؤ الجميع، أبدى عدد كبير من أعضاء الهيئة العامة مجموعة من الملاحظات والاحتجاجات والتساؤلات، لم تفلح كلها في ثني مندوب المجلس عن إصراره على إجراء الانتخابات حالا وضمن الشروط التي أعلنها وحاول فرضها، بل صرح «واللي مش عاجبه يروح يشتكي»!!

ويمكن تلخيص مضامين الاحتجاج الذي طرحه عدد من الأطباء أعضاء الهيئة العامة في الأمور التالية:

-لماذا لم يتم الإفصاح عن تعليمات الانتخاب وشروطها ، قبل فتح باب الترشح، وطرحت فقط بعد إقفال باب الترشيح؟

- لماذا لم يُعلم المجلس هيئة ادارة الصندوق بتعليماته هذه قبل إنعقاد الهيئة العامة؟

رغم أن إشتراط عدم الحق بالترشح للدورة الثالثة محدد برئيس الهيئة ولا ينطبق على الأعضاء، وهذا مثبت في اللوائح التنظيمية الصادرة عام 2019 ولم تتم مراجعتها وتعديلها.

وهذا ما يتم العمل به في إنتخاب مجلس النقابة، وفي حال عدم توفر لوائح أو تعليمات خاصة، يتم انفاذ ما يجري على المجلس، وبالضرورة على إنتخابات جميع الجمعيات والصناديق العاملة تحت مظلة النقابة.

-الاعتراض على آداء عضو المجلس الذي تجاوز على دوره المحدد بالإشراف، وحاول فرض تفسيراته ووجهة نظره على الجميع، دون الرجوع إلى الهيئة «المنتخبة» للإشراف على الانتخابات من قبل الهيئة العامة، والتي تشكلت من 3 زملاء، ودون العودة إلى رأي الهيئة العامة للصندوق، والتي تعتبر أعلى هيئة للصندوق في حال إنعقادها.

من الواضح أن اصرار مندوب مجلس نقابة الأطباء على فرض تصور احادي على الهيئة العامة للصندوق دفع الإجتماع إلى طريق مسدود، وشكل عقبة لم يتم تذليها أمام إجراء الانتخابات في مثل هذه الأجواء المضطربة، مما أدى إلى تأجيل الانتخابات ورفع الأمربرمته إلى مجلس النقابة للنظر فيه.

وللعلم إن صندوق التأمين الصحي الاختياري للأطباء، من أكثر صناديق النقابة نجاحا وتكافلا وخبرة وأداءًا.. وهو يقدم للطبيب المشترك وعائلته، رعاية صحية كريمة ولائقة برسوم معقولة جدا، كما تقوم هيئة إدارة للصندوق بمهامها والاطلاع بمعظم الخدمات الإدارية تطوعا ودون مقابل.

وهكذا يتبدى بوضوح لا لبس فيه أن مندوب مجلس النقابه قد تجاوز مهمة الاشراف على الانتخابات فقط، وسمح لنفسه بالتدخل المباشر في الانتخابات وفرض سطوته عليها، ومصادرة صلاحية لجنة ادارة الانتخابات المشكلة من قبل الهيئة العامة للصندوق، وإملاء إرادته الفردية عليها دون أدنى مسوغ، بما يتعارض والأنظمة المرعية في النقابة وقانونها ، التي تسمح للنقيب فقط بان يترشح لدورتين متتاليتين، اما باقي الاعضاء فلا يشملهم هذا التحديد .وما ينطبق على مجلس النقابة يسري حكما على جميع الصناديق التي تمارس نشاطها تحت مظلة النقابة.

نقابة الأطباء الأردنية
Jordan Medical Association

نعي مناضل شيوعي

بمزيد من الحزن والأسى ينعى الحزب الشيوعي الأردني المناضل الشيوعي العتيق الرفيق الدكتور إبراهيم عدوان، الذي رحل في مسقط رأسه في بلدة صوريف، الخليل.

الرفيق الراحل معروف لعدد غير قليل من مناضلي حزبنا، وخصوصا قدامى المناضلين الشيوعيين الأردنيين، الذين جمعتهم وإياه سنوات النضال القاسية في عقدي الخمسينات والستينات من القرن الماضي، وسنوات الاعتقال المريرة في سجن الجفر الصحراوي، وسنوات النضال في الخارج، وسنوات النضال كطبيب في صفوف المقاومة الفلسطينية.

وما أن لاحت للرفيق الراحل إبراهيم العدوان فرصة العودة إلى وطنه الفلسطيني، حتى سارع للعودة وبدء حياة، كأنها ولادة جديدة لمناضل، لم يعتدها. واصل العمل طبيبا، ومناضلا في صفوف حزب الشعب الفلسطيني الشقيق، لم يتخل عن قناعاته، وعن مبادئه. بقي طيلة حياته شيوعيا، منحازا للكادحين والفقراء، متمتسكا بهويته الكفاحية، جاهرا بمعارضته القاطعة لنهج التفريط بحقوق الشعب الفلسطيني، والتواطؤ المهين لمشاريع الاحتلال والهيمنة والتوسع الامبريالية الصهيونية، ذاد بصلابة عن حق الشعب الفلسطيني في ممارسة جميع أشكال الكفاح لانتزاع حقوقه الوطنية المشروعة في التحرير والعودة وتقرير المصير. أن حزبنا الشيوعي الأردني، إذ يعز عليه فراق الرفيق المناضل الشيوعي إبراهيم العدوان يتقدم من زوجته، وأبنائه، ورفاقه في فلسطين والأردن والشتات بأحر التعازي وأصدق مشاعر المواساة.

رفيقنا العزيز إبراهيم العدوان ... وداعا

ريفييرا غزة: اليافطة النيوليبرالية للتهجير

الجماهير - في مشهد لا يخلو من مفارقة سوداء، كشفت صحيفة فايننشال تايمز في تقرير نشرته في السابع من تموز 2025 تفاصيل مشروع اقتصادي سياسي ضخم اسمه "ريفيرا غزة"، يُقام على أنقاض أكبر كارثة إنسانية شهدها القرن الحادي والعشرون. وتقف خلفه مجموعة بوسطن الاستشارية (BCG) ورجال أعمال إسرائيليون، بمشاركة موظفين من معهد توني بلير (رئيس وزراء بريطانيا الأسبق إياه!)، ويهدف، حسب زعمهم، إلى إعادة «إعمار» قطاع غزة الذي دمرته آلة الحرب الصهيونية بدعم أمريكي وأطلسي مباشر. لكن خلف هذه اللافتة الاستعمارية "المزركشة" من الجزر الاصطناعية والميناء العميق ومنطقة إيلون ماسك الذكية لتصنيع السيارات الكهربائية والطريق الدائري لمحمد بن سلمان، والمركز التجاري لمحمد بن زايد تختبئ واحدة من أخطر محاولات التهجير الناعم لشعب ينشد الحرية وتقرير المصير على أرضه التي أقامت عليها الحركة الصهيونية بدعم الاستعمار كيانا استيطانيا إحلاليا عام 1948.

الوثائق التي حملت اسم "الثقة الكبرى" أو "الائتمان الكبير"، لم تكتف بتخيلات استثمارية مريضة، بل تَحدثت بوضوح عن تهجير طوعي مفترض لنحو نصف مليون فلسطيني من غزة، مقابل دعم رمزي للإسكان في أماكن أخرى. إنّ ما كشفت عنه الصحيفة ليس معزولًا عن الخلفية السياسية. ففي شباط 2025، أعاد الرئيس الأميركي دونالد ترامب طرح فكرة إخلاء غزة بالكامل من سكانها الفلسطينيين، ضمن خطة لإعادة تطويرها كمشروع اقتصادي تابع للإدارة الأميركية، تحت عنوان "ريفيرا الشرق الأوسط".

إنها إعادة صياغة لصفقة القرن التي طرحها ترامب في كانون الثاني 2020 لتصفية القضية الفلسطينية. الفارق اليوم هو الحلّة النيوليبرالية، فالخطة تتنكر في زي "فرصة نادرة لإعادة البناء من الصفر"، وتُسوَّق بلغة الإعمار وإعادة البناء، لكنها في جوهرها استمرار للمؤامرة بصيغة أكثر خبثًا. إنها واحدة من أبشع تجليات الرأسمالية المتوحشة، تُحوّل جريمة الإبادة الجماعية إلى فرصة اقتصادية. لا بنود سياسية، ولا ذكر للدولة الفلسطينية أو الحقوق، بل استثمارات وشركات واقتصاد رقمي وبلوكشين وميناء ذكي، يبتلع الجغرافيا والتاريخ معًا.

المشروع، إذًا، ليس إعادة إعمار بل إعادة هندسة سكانية واقتصادية، تجذب رؤوس الأموال الخليجية تحت أسماء قادتها، وتدّعي إنشاء بنى تحتية حديثة تُخصص للأجانب ولأقلية فلسطينية منتقاة. أما البقية؟ فإما أن يُهجَّروا طوعًا، أو يُحوَّلوا إلى أرقام في منظومة لا تعترف بوجودهم أساسًا.

وبينما تحاول مجموعة بوسطن الاستشارية التنصل، ومعهد توني بلير التظاهر بالبراءة، تؤكد الوثائق أن موظفين من الطرفين شاركوا في اجتماعات مغلقة، بل وساهموا في كتابة الوثيقة الأصلية التي تضمنت تفاصيل دقيقة عن التهجير والميناء والجزر الاصطناعية وربط غزة بممر جديد للتجارة الدولية.

ومن أهم ما كشفه تقرير فايننشال تايمز ارتباط المشروع بممر اقتصادي كبير(ممر الهند – الشرق الأوسط – أوروبا) الذي أُعلن عنه في قمة العشرين في الهند عام 2023 بدعم من واشنطن. وهدفه واضح: مواجهة مشروع الحزام والطريق الصيني، وبناء محور استراتيجي تجاري يربط الهند بأوروبا عبر السعودية والإمارات وإسرائيل، وها هي غزة تُستدعى كحلقة عبور لا كشعب حي له قضية ومصالح وطنية.

هنا يتقاطع المشروع مع كل السياسات الإمبريالية التي عرفناها: من جنوب أفريقيا العنصرية، إلى مشاريع واشنطن في أمريكا اللاتينية، إلى "نموذج رام الله" الذي سعت إليه أوسلو. الواجهة ليبرالية: أسواق، بلوكشين، ذكاء اصطناعي، لكن الجوهر كولونيالي استيطاني لا يختلف عن المشروع الصهيوني الأول.

وعليه، يتطلع الشعب الفلسطيني إلى القوى التقدمية، وشعوب العالم، ودول مجموعة بريكس وعلى رأسها الصين وروسيا، أن يرفضوا هذا المشروع "الناعم" الذي يهدف إلى إعادة استعمار غزة. إعادة إعمار غزة لا تكون بالجزر الاصطناعية، بل برفع الحصار، ومحاسبة القتلة، وإنهاء الاحتلال، وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير على تراب وطنه التاريخي.

يحلم الصهاينة والامبرياليون والرجعيون الخليجيون باستخدام قوتهم العسكرية والاقتصادية والمالية لبناء ريفيرا تخدم مصالحهم في غزة، لكنهم لن ينجحوا في محو ذاكرة شعب، أو نزع حقه في أرضه. غزة ليست للبيع، ولن تكون محطة عابرة في ممر هندي–أميركي عابر للهويات. المعركة اليوم ليست فقط على الجغرافيا، بل على المعنى والماضي والحاضر والمستقبل. وبين ريفيرا الثلاثي الامبريالي الصهيوني الرجعي الخليجي، وريفيرا التحرر والعودة وتقرير المصير، ستبقى المقاومة الحقيقة الوحيدة التي ما انفكت تفاجؤهم وتنتفض في وجه مخططاتهم.

ما هو الدور الوظيفي المنوط بسوريا الجولاني؟

د. بهيج سكاكيني

رفع العقوبات كلية عن النظام الحكم في سوريا وكذلك رفع جبهة النصرة عن قائمة الإرهاب ومباركة دمج المجموعات الإرهابية الأجنبية من شيشان واوزبك وايغور وغيرهم في «الجيش السوري الجديد» وتجنيس افراد هذه المجموعات وتعيين عدد منهم في قيادات الصف الأول في الجيش كلها احداث متسارعة ارادتها الولايات المتحدة منفردة دون أي اعتبار إلى حلفائها التقليديين مثل الاتحاد الأوروبي. والولايات المتحدة لا تقوم بكل هذه الأمور التي استغربها البعض الا لأغراض وادوار قد رسمت إلى لهذا النظام الإرهابي وخاصة في تعامله مع المكونات العرقية والدينية في سوريا سواء في الساحل السوري او في حرق وتفجير الكنائس او الاحداث الأخيرة في السويداء.

في تقديري المتواضع ان الدور المنوط بسوريا الجولاني أكبر مما يعتقده البعض وخاصة مع وجود هذه التركيبة الجديدة «للجيش السوري الجديد» الذي جل عناصره من مجموعات إرهابية معروفة. وفي هذا السياق لا بد من الاخذ بعين الاعتبار الزيارة الأخيرة التي قام بها أبو محمد الجولاني إلى أذربيجان والتي لم تنال أهميتها ومفاعيلها المتوقعة المستقبلية.

على هامش هذه الزيارة تم لقاء مباشر وعدة اجتماعات بين مسؤولين سوريين ومسؤولين إسرائيليين ومن ضمنه عناصر من الموساد الإسرائيلي ولقد حضر على الأقل احدى الاجتماعات أبو محمد الجولاني وذكرت الانباء ان الاجتماعات دارت حول التنسيق الأمني بين سوريا وإسرائيل وكذلك الوضع في الجنوب السوري حيث تتواجد القوات الإسرائيلية. والسؤال هنا لماذا لم تتم هذه اللقاءات كسابقاتها في دولة خليجية وهل هنالك حاجة لإجراء هذه اللقاءات في أذربيجان على وجه التحديد؟ وابعد من ذلك بات معروفا ان الموساد الإسرائيلي متواجد في دمشق في احدى طوابق فندق الشيراتون بالإضافة إلى ضباط من الجيش الإسرائيلي يجوبون شوارع دمشق مع ضباط من جيش سوريا الجديد فهل كل هذا لا يكفي لإجراء اية محادثات واتصالات؟ هنالك بعض المعلومات التي عندما توضع مع بعضها البعض تدلل على ان الزيارة لم تكن زيارة بريئة وان هنالك اجندة خفية لها.

. أذربيجان لها حدود برية مشتركة مع إيران يبلغ طولها 765 كيلومتر وهذه يمكن استخدامها لتسلل افراد إلى الداخل الإيراني للقيام ببعض الاعمال التخريبية من تفجيرات وعمليات اغتيال لشخصيات عسكرية وعلماء نوويين. ويعتق البعض أب بعض المسيرات قد أطلقت من الأراضي الأذربيجانية إلى الداخل الإيراني اثناء العدوان الإسرائيلي على إيران.

. هنالك علاقات استراتيجية قوية بين إسرائيل وأذربيجان وقد تم ارسال أسلحة ومسيرات إسرائيلية إلى أذربيجان عندما قامل الحرب بينها وبين جارتها أرمينيا عام 2020 على المناطق المتنازع عليها في ناغورني قرة باغ (كاراباخ). ولعبت هذه الأسلحة المتقدمة دورا محوريا في هزيمة الجيش الأرمني آنذاك.

. عندما قامت هذه الحرب قامت تركيا التي لها علاقات قوية مع قيادة أذربيجان بتجنيد ما يقرب من 3000 مقاتل من جبهة النصرة وإرسالهم للقتال مع الجيش الاذربيجاني ضد الأرمن.

. في عام 2012 أوردت مجلة فورين بوليسي بأن إسرائيل زادت من تواجدها العسكري في القواعد الجوية التي تبعد 500 كيلومتر من الحدود مع إيران بهدف التجسس وزرعت أجهزة حديثة لهذا الغرض إلى جانب عمليات التشويش الاليكتروني. وعلى امل ان تستخدم لاحقا لشن ضربات جوية ضد المنشآت النووية الإيرانية.

. في شهر مايو من عام 2024 كان الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي في زيارة إلى أذربيجان وعند عودته منها تعرضت طائرته إلى حادثة أودت بحياته وحياة وزير خارجيته. وقد لف الغموض هذه الحادثة والعديد من المحللين يعتقدون ان هذه الحادثة ما هي الا عملية اغتيال مدبرة والاصابع اشارت إلى الموساد الإسرائيلي الذي قام بالتشويش على أجهزة التحكم والاتصال بالطائرة.

. الأذرية هي أكبر أقلية عرقية في إيران ويشكلون ما بين 15-20% من سكان إيران البالغ عددهم ما يقرب من 90 مليون نسمة. وتحلم القيادة في أذربيجان إلى بناء «أذربيجان الكبرى» على شاكلة الحلم الصهيوني ببناء «إسرائيل الكبرى». وهنالك دعوات خارجية تشجع على إنفصال الإقليم الواقع في شمال غرب إيران والانضمام إلى أذربيجان.

إذا ما وضعنا هذه المعطيات مع بعضها البعض قد نستخلص ان الزيارة وهذه الاجتماعات المكثفة بين أعضاء من الحكومة السورية وأجهزة امنها مع الجانب الإسرائيلي الذي ضم عناصر من الموساد لم تكن بريئة وأن شيئا ما يخطط لإيران. ولا يستبعد القيام بإرسال قوات إرهابية من سوريا إلى الأراضي الأذربيجانية للقيام ببعض العمليات في الداخل الإيراني او مشاركتهم في الهجوم على إيران إذا ما قامت إسرائيل بعدوان آخر على إيران.

سوريا المستقبل قد تكون مركزا لتجميع الإرهابيين من العالم ليمثلوا جيشا من المرتزقة تحت الطلب وربما هذه هي البداية.

نعي قائد شيوعي بارز

تنعى اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الأردني، بعميق الحزن والأسى، القائد الشيوعي السوري والعربي والأممي البارز، الأمين العام للحزب الشيوعي السوري الشقيق الرفيق المناضل عمار خالد بكداش.

إن رحيل هذا المناضل الشيوعي البارز يشكل خسارة فادحة ليس لحزبه وشعبه فقط، بل للحركة الشيوعية العربية والعالمية أيضا. فبرحيله يغيب طيف مناضل دافع بصلابة ومبدئية عن الطبقة العاملة ونظريتها الثورية الخالدة، وذاد عن مثل الاشتراكية وقيمها الأصيلة، وانبرى في جميع المواقع التي احتلها بجدارة، وخصوصا في موقع عضو مجلس الشعب السوري، للدفاع عن المصالح الجذرية للشعب السوري الشقيق، ولا سيما عماله وفلاحيه وسائر كادحية وفئاته الشعبية.

لم تتزعزع قناعته في أن الخيار الاشتراكي هو الخيار الوحيد والمعلل والقابل للتحقق تاريخيا بديلاً حتمياً للرأسمالية المعولمة المتوحشة، وفي ان خلاص الشعوب النهائي من نير استغلال الطغم المالية والاحتكارات الامبريالية العالمية، لن يتحقق الا في ظل الاشتراكية.

انتمى المناضل الشيوعي عمار بكداش إلى عائلة شيوعية مناضلة معروفة على نطاق العالم، وكان الراحل الكبير وفيا لهذا الارث الكفاحي الغني لوالده ووالدته ، هذين القائدين الشيوعيين البارزين.

لقد تجلت السمات الكفاحية لهذا القائد الشيوعي البارز بأنصع ما يمكن في الموقف الجريء الذي اتخذه الحزب الشيوعي السوري تحت قيادة أمينه العام الراحل عمار بكداش من انتقال السلطة في سوريا إلى جماعات الإرهاب والتكفير، وفي الحرص على عدم المساومة معها والانضواء تحت جناحها. وقد كلفه هذا الموقف الاضطرار للإقامة خارج سوريا بعد أن أعلنت سلطات الأمر الواقع في سورية عن مكافأة ماليه ضخمة لمن يقبض عليه ويعيده إلى سورية.

إن حزبنا الشيوعي الأردني، إذا يعز عليه أن ينعى هذا القائد الشيوعي البارز، يتقدم من نجله خالد عمار بكداش، ومن زوجته وشقيقته ومن رفاقه في الحزب الشيوعي السوري بأحر التعازي واصدق مشاعر المواساة.

هيئة مقاومة الجدار والاستيطان الفلسطينية

الاحتلال يستهدف تفريغ الأرض الفلسطينية وتبويرها

الجماهير - قال رئيس هيئة مقاومة الجدار والاستيطان مؤيد شعبان، إن العدد الإجمالي للاعتداءات التي نفذتها دولة الاحتلال في النصف الأول من عام 2025 بلغ 11280 اعتداءً نفذتها أجهزة دولة الاحتلال المختلفة بما فيها مليشيات مستوطنيها على المواطنين وممتلكاتهم.

وأضاف شعبان خلال مؤتمر صحفي للهيئة للإعلان عن تقريرها النصفي "اعتداءات دولة الاحتلال على الأراضي الفلسطينية وإجراءات التوسع الاستعماري" للنصف الأول من عام 2025،، أن هذا التصاعد الكبير في شكل الاعتداءات وعددها وطبيعتها يتزامن مع العدوان الذي تشنه دولة الاحتلال على أبناء شعبنا في قطاع غزة وكل أماكن الوجود الفلسطيني، مشيرا إلى أن الاعتداءات تراوحت بين فرض وقائع على الأرض (الاستيلاء على أراضٍ وتوسعة استعمارية وتهجير قسري)، وإعدامات ميدانية وتخريب أراضٍ وتجريفها، واقتلاع أشجار والاستيلاء على ممتلكات، وإغلاقات وحواجز تقطع أواصر الجغرافيا الفلسطينية.

وقال شعبان: إن دولة الاحتلال سابقت على مدار الأشهر الستة الماضية الزمن، بكل ما تعنيه الكلمة من معنى من أجل الانقضاض على الجغرافيا الفلسطينية، ليس فقط بإقامة البؤر الاستعمارية أو تسمين المستوطنات، ولا بإصدار الأوامر العسكرية، ولا بالاعتداء المنهج على المواطنين في القرى والبلدات والتجمعات البدوية وحصارها وخنقها وحسب، بل بالجملة غير المسبوقة من التشريعات والقرارات الحكومية التي تستهدف جوهر الجغرافيا الفلسطينية ومكانتها، لتضعنا وجهاً لوجه، حكومة وشعباً ومؤسسات ومجالس وأطرا، أمام أخطر مرحلة تمر بها القضية الفلسطينية من حيث محاولات السلب والضم وفرض السيادة.

وأضاف، أن الاعتداءات التي نفذها المستوطنون في الفترة التي يرصدها التقرير بلغت ما مجموعه 2153 اعتداءً، تسببت في استشهاد 4 مواطنين على يد المستوطنين، تراوحت اعتداءات المستوطنين بين الهجوم على القرى الفلسطينية والاعتداء على الآمنين فيها، وإشعال المنازل على رؤوس أصحابها، وإطلاق النار على المواطنين، وإقامة البؤر الاستعمارية، والسيطرة على أراضي المواطنين، والاعتداء على الشوارع والمركبات، وشن هجمات منظمة وخطيرة تميزت بها هذه الاعتداءات في الفترة الأخيرة مثلما حدث في قرى كفر مالك والمغير وبيتا وسنجل وغيرها.

وتركزت هذه الاعتداءات في محافظات: رام الله بواقع 491 اعتداءً، والخليل بـ409، ونابلس بـ396.

وبين شعبان أنه منذ مطلع عام 2025 وحتى نهاية حزيران، درست (إيداع ومصادقة) سلطات الاحتلال ما مجموعه 165 مخططا هيكلياً لتوسعة مستوطنات أو إقامة مستوطنات جديدة منها: 124 مخططاً في مستوطنات الضفة الغربية، و41 مخططاً لمستوطنات القدس، درست من خلالها ما مجموعه أكثر من 8685 وحدة سكنية في مستوطنات الضفة الغربية، و8865 لمستوطنات القدس.

وتابع: في النصف الأول من عام 2025 أقام مستوطنون 23 بؤرة استعمارية على أراضي المواطنين معظمها بؤر رعوية، في محافظات رام الله ونابلس والخليل وقلقيلية وطوباس والقدس، في استمرار لسياسة فرض الوقائع التي ينتهجها المستوطنون على الأرض برعاية كاملة من جيش الاحتلال.

وأضاف أنه في الفترة التي يرصدها التقرير، استولت سلطات الاحتلال على أكثر من 800 دونم من أراضي المواطنين تحت مسميات مختلفة، من خلال إصدار 36 أمراً لوضع اليد لأغراض عسكرية، وأمر واحد لاستملاك بحجة شق شوارع وتوسعتها.

وقال شعبان: إنه في النصف الأول من عام 2025 أصدرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي 556 إخطارا بهدم منشآت فلسطينية بحجة عدم الترخيص، منها 322 منزلاً مأهولاً، و18 أخرى غير مأهولة، و151 منشأة تصنف على أنها زراعية، و97 تصنف على أنها مصادر رزق وأخرى وغيرها

وتابع: تركزت معظم هذه الإخطارات في محافظات: الخليل بـ145 إخطاراً، ورام الله بـ131، وقلقيلية بـ49، وأريحا بـ46، ونفذت سلطات الاحتلال ما مجموعه 380 عملية هدم أدت إلى هدم 588 منشأة، وتضرر جراء عمليات الهدم 843 شخصاً منهم 411 طفلاً و378 امرأة.

ولفت شعبان، إلى أن دولة الاحتلال ومليشيات المستوطنين قد تسببا في قطع وتضرر ما مجموعه 12067 شجرة منها 6144 شجرة زيتون، منها 5359 شجرة في محافظة بيت لحم، و2282 شجرة في محافظة رام الله والبيرة، و1774 شجرة في محافظة نابلس، في رقم قياسي آخر يسجل ضد الشجرة الفلسطينية، وفي استهداف واضح وممنهج في إطار تفريغ الأرض الفلسطينية وتبويرها.

وجدد شعبان مطالبة كل الفلسطيني، فصائل واتحادات شعبية ونقابات وجماهير، بالانضواء تحت إستراتيجية وطنية للدفاع عن الأرض والمقدرات الوطنية، تتطلع إلى فلسطين فقط، وتهمها فلسطين فقط، وتنظر إلى ما يفعله الاحتلال بعين المسؤولية الوطنية المتحررة من المصلحة الذاتية والكيدية المقيتة.

ولفت إلى أن الاستراتيجية الوطنية المنشودة، يجب أن تتحلى أولاً، بحشد الإمكانيات الوطنية والشعبية من أجلها، وثانياً، أن تتحلى بالتفكير خارج صندوق الاعتياد والأدوات المطروقة سابقاً، من حيث إعادة إنتاج أدوات جديدة تتواءم مع المرحلة، وتتكيف مع صعابها.

وأكد شعبان أن المرحلة الحالية، تعيد المطالبة القديمة الجديدة مرة أخرى إلى الواجهة، وهي ضرورة وجود حماية دولية حقيقية وفورية، تحمي الشعب الفلسطيني ومقدراته الوطنية أمام البلطجة الاحتلالية.

فرانشيسكا ألبانيزي: الجريمة مستمرة لأنها مربحة

الجماهير – اختارت المحامية الإيطالية والباحثة في شؤون الهجرية القسرية فرانشيسكا ألبانيزي الانحياز إلى الحق الفلسطيني في مواجهة التعسف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة لحماية الكيان الصهيوني من المحاسبة على الجرائم التي ارتكبها، ويرتكبها ضد الفلسطينيين منذ إنشائه وحتى اليوم.

لم يكن تقرير ألبانيزي المتعلق بتورط شركات عالمية في دعم الكيان الصهيوني والذي دفع وزير الخارجية الأميركي "مايكل روبيو" إلى الإعلان عن شمولها بعقوبات تفرضها بلاده، التقرير الأول في مسيرة هذه الحقوقية. فقد أوصت ألبانيزي في تقريرها الأول المقدم إلى الأعضاء في الأمم المتحدة في تشرين الأول 2022 بضرورة اعتماد "خطة لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي الاستيطاني ونظام الفصل العنصري في فلسطين" وخلصت في نهاية التقرير إلى أن طبيعة النظام القائم في الكيان الصهيوني "يهدف إلى منع تحقيق حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير."

دفع هذا التقرير 18 عضوا من أعضاء الكونغرس الأميركي إلى توجيه رسالة إلى الحكومة الأميركية في شباط 2023 تطالب بعزل ألبانيزي من موقعها بدعوى أنها تنشر أفكارا معادية للساميّة ومتحيزة بشكل ثابت ضد "إسرائيل".

بعد بدء الكيان الصهيوني حرب الإبادة على غزّة، قدمت ألبانيزي في آذار 2024 تقريرا إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة قالت فيه: "هناك أسباب معقولة للاعتقاد باستيفاء الحد الأدنى الذي يشير إلى ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية ضد الفلسطينيين كمجموعة في غزّة."

أمام التواطؤ الدولي بالصمت أو بدعم الجرائم التي يرتكبها العدو في غزّة، وتكرار استعمال الولايات المتحدة لحق النقض "الفيتو" في مجلس الأمن الدولي لمنع اتخاذ قرار بوقف اطلاق النار في غزّة، والسماح بدخول المساعدات الإنسانية، عادت ألبانيزي إلى التوصية في تقريرها المقدم عن الأوضاع الإنسانية في فلسطين، في تشرين أول 2024 إلى إعادة النظر في عضوية "إسرائيل" في الأمم المتحدة أو تعليقها إلى أن تتوقف عن انتهاك القوانين الدولية وتنهي الاحتلال."

دفع هذا التقرير حكومة العدو إلى اتخاذ قرار بمنع فرانشيسكا ألبانيزي من دخول الأراضي الفلسطينية، وسط صمت دولي شمل الدول ومنظمة الأمم المتحدة. هذا المنع أكدّ أن ما تقوم به ألبانيزي يصنع فرقا في كشف طبيعة الكيان الغاصب، فجاء تقريرها في 3 تموز 2025 والذي حمل عنوان "اقتصاد الإبادة" ليكشف طبيعة النظام الرأسمالي الداعمة لجرائم الصهاينة، والتي لا تقتصر على الدول ولكنها تمتد إلى الشركات الكبرى التي تستثمر في الجريمة لأنها مربحة.

لأن "المال أولا" في العقيدة الرأسمالية أبرز التقرير تورط 60 شركة عالمية في عقود مباشرة، أو من خلال الحكومات، مع الكيان الصهيوني تقوم بموجبها بتزويد العدو بالآليات الثقيلة، والأسلحة وأنظمة المراقبة التي تساعد على قتل الفلسطينيين وتدمير ممتلكاتهم وبنيتهم التحتية.

تبرز من بين هذه الشركات أسماء مثل ألفابت (غوغل)، وأمازون ومايكروسوفت التي تزود الكيان بأنظمة تحديد المواقع والمتابعة، وشركة بلانتيرز التي تقدم تقنيات الذكاء الاصطناعي التي تساعد في عمليات مراقبة الأشخاص المستهدفين واغتيالهم، وشركتي كاتربيلر وهيونداي التي تقدم الآليات الثقيلة المستخدمة في تدمير الممتلكات والبنى التحتية الفلسطينية. كل هذه الشركات تسعى لتحقيق الأرباح من خلال الدم الفلسطيني، وتضرب عرض الحائط بكل الاعتبارات الإنسانية والشعارات التي ترفعها دولها حول حقوق الإنسان، والتي أصبح واضحا أنها حقوق منحازة للإنسان الأبيض دون غيره من البشر.

اعتمد التقرير على 200 مذكرة ووثيقة أصدرتها منظمات وهيئات حقوقية وشركات وأكاديميين، أوضحت تورط الشركات الرأسمالية في الجرائم الصهيونية في غزّة، وطالبت بمحاسبة الإدارات المالية والتنفيذية في هذه الشركات بتهمة الاستثمار وتحقيق المكاسب من خلال المشاركة في جرائم الإبادة الجماعية.

من المؤكد أن العقوبات الأميركية، الأولى من نوعها على مسؤول أممي، لن تثني فرانشيسكا ألبانيزي عن موقفها المنحاز إلى الحق بمعناه العام، وإلى الحق الفلسطيني بصفته قضية سياسية ذات أبعاد إنسانية وقانونية. هذا الالتزام يضعنا كقوى سياسية منخرطة في الفعل النضالي ضد كل ما تمثله الرأسمالية وفي المقدمة رأس حربتها في منطقتنا الكيان الصهيوني، أمام مسؤولية دعم السيدة ألبانيزي بما يتجاوز البيانات والمقالات، والضغط على حكوماتنا لتبني التقارير التي تقدمها إلى مجلس حقوق الإنسان واستقبالها في بلداننا العربية، وفي صحافتنا، كي لاتكون ضحية أخرى من ضحايا الصمت الرسمي العربي في مواجهة الصلف الغربي.

الحرب المنسية في السودان

الجماهير – في نيسان 2023 استيقظ سكان الخرطوم على صوت المدافع الرشاشة، لتكون تلك بداية واحدة من أكثر الحروب عبثية في التاريخ. حتى اليوم كلفت هذه الحرب السودانيين أكثر من20 ألف قتيل، وما بين 7 – 10 مليون نازح داخلي ولاجئ خارجي، يعيشون في ظروف أبعد ما تكون عن الإنسانية، خيام في العراء تفتقر إلى أبسط شروط الحياة، وغياب شبه كامل للمنظمات الدولية والعربية الإغاثية، وإهمال كامل من الدول التي تستقبل اللاجئين مثل تشاد وجنوب السودان.

كل هذه العوامل دفعت الأمم المتحدة لوصف الحرب في السودان بأنها أسوأ كارثة إنسانية على الكوكب خلال السنتين الأخيرتين، محتلة الموقع الذي كانت تشغله اليمن على مدى السنوات الخمس التي سبقتها. مشكلة الكارثة في السودان أنها لا تصلح "للبيع" على وسائل الإعلام والمنصات الإلكترونية. لا يوجد عمق سياسي أو حتى إثني للحرب يمكن تسويقه، لا يمكن وصف أحد الأطراف بالوطنية ونزعها عن الطرف الآخر، فالطرفان يتذيلان للاستعمار وتربطهما به أوثق العلاقات، وكلاهما زار الكيان الصهيوني. فالحرب يخوضها اثنان من التجار يسعيان للسيطرة على السوق والثروة، خاصة الذهب، وتسويقها لدى هذا السيد أو ذاك.

لم يكن السودان قبل بداية الحرب الأخيرة بعيدا عن الأزمات، فمنذ الاحتجاجات الشعبية التي أطاحت بحكومة عمر البشير عام 2019 لم تعرف البلاد الهدوء، وظل تقاسم السلطة بين رئيس المجلس العسكري عبد الفتاح البرهان، وقائد قوات الدعم السريع محمد حمدان دقلو (حميدتي) يهدد بالتحول إلى صدامات دامية على خلفية الصراع على السلطة وعلى السيطرة على الثروات، وهو ما حدث في نيسان 2023.

يتمتع الطرفان بدعم خارجي يسمح باستمرار الحرب، فالبرهان يحظى بدعم عسكري مصري سعودي ودعم استخباري تقني من العدو الصهيوني، وحميدتي يتمتع بدعم مكشوف من الإمارات العربية المتحدة، مع وجود خبراء ومرتزقة من بقايا قوات فاغنر الروسية. إضافة إلى الصراع على الثروات، يدور الصراع اليوم على السيطرة على البحر الأحمر خاصة في ظل العمليات التي ينفذها الجيش اليمني وأنصار الله في المنطقة. هذا ما يدفع قوات الدعم السريع لحصار ميناء بورتسودان، ويدفع العدو الصهيوني لدعم الجيش منعا لسقوط المدينة بيد المرتزقة الروس، واحتمال دخول إيران لإنشاء قاعدة عسكرية هناك.

يحاول الطرفان المتحاربان اجتذاب بعض القوى المدنية ليقنع الجمهور، وأصحاب الوساطات أنه يسعى إلى تشكيل حكومة مدنية بعد انتصاره على الطرف الآخر. يشكل تكتل "تقدم" تجمعا للقوى المدنية الموالية للجيش، أما تكتل "قوى الحرية والتغيير (قحت)" فهو موال لقوات الدعم السريع. لا يمكن التمييز بين التكتلين بسهولة فكلاهما يضمان انشقاقات من نفس الأحزاب، مثل حزب المؤتمر الإسلامي، وحزب الاتحاد الإسلامي (جناح أصالة ضمن تكتل تقدم وجناح الإصلاح ضمن تكتل قحت).

تغيب عن التكتلين قوى مهمة شاركت في احتجاجات 2019 مثل الحزب الشيوعي السوداني، الذي يصر على أن التسوية المطلوبة يجب أن تمر عبر عملية انتقالية شاملة تضمن مساءلة عادلة لمن تسبب في الحرب ونتائجها الكارثة، وتعزيز دور الجماهير في المرحلة المقبلة، وضمان ألا يُنتج الاتفاق القادم أي شكل من أشكال الحكومات أو المجالس العسكرية.

في ظل الانقسامات الحادة داخل المجتمع، وقناعة الطرفين بإمكانية حسم الصراع عسكريا، فشلت جميع المبادرات والمؤتمرات في تجاوز الخطوة الأولى بوقف إطلاق النار وبدء الحوار بين الطرفين المتقاتلين. ازداد الوضع تعقيدا بالإعلان في حزيران الماضي عن تشكيل حكومة "تكنوقراط" قام الجيش بتشكيلها في محاولة لوضع العربة أمام الحصان بعد أن يأس من تحقيق نصر عسكري نهائي، فهو يحاول فرض شرعيته عبر حكومة مدنية تستجيب لمطلب الشعبي، في حين يرى حميدتي أن هذه الحكومة غير شرعية، وأنها دمية سياسية بيد البرهان.

يغيب في هذا الصراع دور القوى المدنية بسبب تشتتها وانقسامها بين المعسكرين المتحاربين. الأزمة تزداد تعقيدا والمأساة الإنسانية تتفاقم، ولا حل في الأفق، فالدم السوداني لا يثير شهوة الغرب للتدخل المباشر لحسم الصراع كون النتيجة تصب في صالحه بغض النظر عن الطرف المنتصر، بل إن الفوضى تسمح بتهريب المزيد من الثروات وبأسعار ضئيلة بعيدا عن الإجراءات والرسوم الحكومية، وذلك لحاجة الطرفين إلى المال لتمويل الصراع. أما النظام الرسمي العربي فلم يعد الدم العربي يثير فيه مشاعر الوطنية وعلاقات الأخوة التي يطربنا بها، فكما يقف موقف المتفرج من المجزرة في غزة، لا يتزحزح عن نفس الموقف في المأساة السودانية.

يبقى الحل بيد القوى المدنية والشعبية، فلا بديل أمام هذه القوى من استعادة الشارع وفرض الحل السلمي للصراع بقوة الجماهير.

حرب الـ١٢ يوما ألحقت خسائر فادحة بكيان الاحتلال

الجماهير – بدأت الحقائق تتكشف بخصوص حجم الخسائر التي لحقت بكيان الاحتلال «الإسرائيلي» جراء القصف الايراني المُركّز والدقيق للمنشآت العسكرية والاستراتيجية. وقد شرعت الصحافة الغربية في نشر تقارير تقديرات أجهزة الاستخبارات. وطبعا ما يتم السماح بنشره أو تسريبه هو النزر اليسير مما يتوفر لدى الأجهزة الاستخباراتية من معلومات.

وحتى وسائل الإعلام في الكيان الصهيوني باتت تتجرأ على طرح أسئلة محرجة تتعلق بالأماكن والمواقع العسكرية الحسّاسة التي أصابتها بدقة متناهية الصواريخ الإيرانية في حرب الـ 12 يوما.

ويبدو أن الوثائق التي حصلت عليها أيران قبيل بدء العمليات الحربية قد مكنتها من تحديد احداثيات مناطق حساسة جدا داخل الكيان. وتشير التقارير الصادرة عن أجهزة استخبارات أمريكية وألمانية أن هناك نقصا في صنفين من المعلومات: الأول هو تلك المعلومات التي ثبت أنها بحوزة إيران عن مناطق حساسة كانت مصنفة بانها سرية وفيها غطاء من المنشآت المدنية. والثاني هو إخفاق أفرع الاستخبارات التابعة للدفاع الجوي وسلاح الجو في تحديد التقنية التي استخدمها الإيرانيون ليس في إصابة أهداف حساسة فقط ولكن في الإفلات من 5 أنظمة دفاع جوي وتضليلها.

بدأت الشكوك تساور الاسرائيليين والأمريكيين بان إيران في جزئية التصويب ومراوغة الدفاع الجوي حظيت بمساعدة صديق لديه قدرة على التشويش والتضليل والمساهمة في إصابة الأهداف. وهنا يتم توجيه الانتباه إلى اللقاءات الثلاثية التي جمعت مستشارين وخبراء عسكريين في وزارتي الدفاع الروسية والصينية، إضافة إلى مسؤولين في الإستخبارات وعن منظومات الصواريخ الإيرانية رافقوا وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي إلى موسكو التي بقي فيها يومين.

الخسائر في المنشآت الاستراتيجية

أشار تقرير صادر عن أجهزة استخبارات ألمانية تحديدا إلى أن صواريخ إيران تمكنت من إصابة 12 موقعا حيويا وحساسا، منها 6 على الأقل في غاية الحساسية والأهمية تقع في مدن وسط «إسرائيل» وشمالها.

وفيما يخص معهد وايزمان فقد أشار رئيسه البروفيسور ألون تشين في اجتماع مع لجنة المالية بالكنيست، لمناقشة الأضرار التي لحقت بالمعهد، والجامعات الأخرى أن الصاروخين الإيرانيين اللذين إصابا المعهد قد دمرا مبنيَين في المعهد تدميرًا كاملاً، هما: معهد أبحاث السرطان، ومبنى أبحاث المواد الكيميائية المتقدمة، مشيرا إلى أنّ إجمالي المباني التي تضررت في المعهد بلغ عددها (112) مبنى (60) منها مباني مختبرات بحثية، تشكل أكثر من (20%) من منشآته البحثية، وقوّمت الأضرار بزُهاء ملياري شيكل،

أما البروفيسور دانيال حايموفيتش (رئيس جامعة بن غوريون) فقد أوضح أن أحد الصواريخ الثلاثة التي أصابت الجامعة دمر طابقين من كلية الطب في مستشفى سوروكا، بما في ذلك مختبرات أبحاث السرطان والزهايمر، كما دمَّر غرفتي التشريح والبحث الفسيولوجي، ودمَّر الصاروخُ الثاني (40) مبنى في الحرم الجامعي، في حين دمر الصاروخ الثالث المركزَ الرياضي. وقد قدرت قيمة الأضرار التي لحقن بمنشآت الجامعة بين (200-400) مليون شيكل.

من ناحيتها أفادت صحيفة معاريف العبرية أن حجم الدمار الذي خلفته الهجمات الصاروخية الإيرانية الأخيرة على كيان الاحتلال يفوق ما شهدته الحروب السابقة، وأضافت أن مكاتب التعويضات التابعة لسلطات الاحتلال استقبلت حتى الآن نحو 43 ألف مطالبة، معظمها تتعلق بأضرار لحقت بالمنازل، وبالمحال التجارية، والمؤسسات العامة، والمكاتب، والمركبات والمعدات المختلفة. ووفقًا للصحيفة، فإن إعادة بناء ما دمرته هذه الحرب يحتاج من 4 إلى 8 سنوات، في حال توفرت الظروف المثالية، في حين قد تتجاوز قيمة التعويضات أربعة مليارات شيقل.

في مهد ولادة المشروع الصهيوني

يهود مناهضون للصهيونية يعقدون مؤتمرهم الأول

الجماهير – في حدث استثنائي يحمل دلالةً تاريخيّة، شهدت العاصمة النمساوية فيينا في منتصف شهر حزيران الماضي انعقاد أوّل مؤتمر يهودي دولي مناهض للصهيونية. وقد وجاء اختيارُ المكانُ منسجمًا تماما مع الأهداف التي توخاها المبادرون لعقد المؤتمر، ومتوافقا مع رفضهم للسردية الصهيونية من حيث المبدأ. فقد أوضحت الناشطة النمساوية وإحدى ممثلات المبادرة اليهودية ضد الصهيونية في النمسا داليا ساريغ فيلنر إن الاختيار وقع على فيينا لأنها مسقط رأس ثيودور هرتزل مؤسس الصهيونية ومهد انطلاقها.

ولا شك أن الصمود الأسطوري للشعب الفلسطيني وللمقاومة في غزة إلى جانب حرب الإبادة الجماعية والتوحش غير المسبوق لجيش الاحتلال "الإسرائيلي" المجرم، وتحول المجتمع اليهودي في فلسطين المحتلة إلى الفاشية - كلها عوامل أدت أو شجعت على الدعوة لهذا المؤتمر الدولي.

التأم المؤتمر الذي حمل اسم "المؤتمر اليهودي المناهض للصهيونية" بحضور 500 مشارك جاؤوا من كل أصقاع العالم، واستضافة شخصيات يهودية وفلسطينية بارزة، أمثال المؤرخ الإسرائيلي إيلان بابيه، والباحث الفلسطيني سلمان أبو ستة، والممثلة الكوميدية الأمريكية كاتي هالبر، والأكاديمي الكندي جاكوب رابكين، إضافة إلى العديد من الأكاديميين والشخصيات اليهودية المناهضة للصهيونية والمعروفة في أوروبا وامريكا. كما كان من بين الحضور كبار في السن ممن عايشوا المحرقة او نجوا منها.

بادرت للدعوة إلى المؤتمر منظّمة "من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في فلسطين"، وهي منظّمةٌ نمساويةٌ معروفةٌ بمواقفها المناهضة للصهيونية والإمبريالية، وتعتبر نفسها جزءًا من حركات التحرر العالمية، وقاده نشطاءٌ يهود، ونمساويون بالتنسيق مع شخصيات فلسطينية مستقلة. وإلى جانب المنظمة الرئيسية، شاركتْ شبكاتٌ يهوديةٌ مناصرة لفلسطين، مثل "يهود أوروبا من أجل فلسطين"، و"يهود من أجل العدالة للفلسطينيين". كما دعمته منظماتٌ يهوديةٌ أخرى، مثل "صوت يهودي من أجل السلام"، و"يهود أوروبيون من أجل السلام"، و"الشبكة الدولية اليهودية المناهضة للصهيونية».

في معرض حديثها عن أهداف المؤتمر، أشارت الناشطة النمساوية الجريئة وإحدى أبرز منظمي المؤتمر داليا فيلنر إلى أن المؤتمر يسعى إلى تحقيق هدفين رئيسيين: أولهما التأكيد على أن انتقاد الصهيونية لا يُعد معاداة للسامية، وثانيهما إبراز وجود تيار يهودي عالمي يناهض الصهيونية ويدعم الحقوق الفلسطينية.

كما تطلّع المبادرون لعقد المؤتمر لتسليط الضوء على حرب الإبادة الجماعية في غزة التي تقترفها حكومة الحرب اليمينية "الإسرائيلية" المتطرفة، وللتأكيد على وجود تيار من داخل الأوساط اليهودية ذاتها يشجب السياسات الصهيونية، ولحشد وتوحيد القوى في مختلف البلدان على المستوى الدولي، وزيادة الضغط على حكومات الدول، وخاصة في الغرب، ودفعها لإنهاء تعاونها مع إسرائيل، وبالتالي إنهاء هذه الإبادة الجماعية".

واعرب المؤتمرون عن عزمهم بناء جبهة يهودية عالمية لمقاومة الاستعمار، والفصلَ العنصريّ، والاعتراف بالنكبة الفلسطينية، والعمل على إنهائها من خلال دعم حقّ العودة، وتفكيك النظام الصهيوني، واعلنوا بوضوح شديد أن من أبرز مهامهم مقاومة القوانين والتشريعات التي تربط بين انتقاد إسرائيل ومعاداة السامية.

شكل المؤتمر تظاهرة سياسية ذات أهمية قصوى، استعرض خلالها المؤتمرون مواقفهم ورؤاهم المبدئية والواضحة والتي تمثلت في تفكيك احتكار الصهيونية لتمثّيل اليهود، والاعلان من قلب أوروبا، وبصوت يهودي أنّ الصهيونية لا تمثّلهم، وفي تمزيق السرّدية الصهيونية التي يحتضنها الغرب النيوليبرالي، وإبراز السردية الفلسطينية وحمل مشعلها، التي تتمثل بحق الشعب الفلسطيني بأرض فلسطين، و"محو فكرة إسرائيل".

وحول أهمية المؤتمر اعتبر الصحفي محمد زريعي أنه مثّل تحديًا مباشرًا للسردية الصهيونية، التي طالما احتكرت الحديث باسم اليهود، وطرح بديلًا جذريًا يربط بين مناهضة الاستعمار ومناهضة العنصرية، كما أعاد بناء التحالفات على أسس العدالة والتحرر من خلال شبكة العلاقات التي بدأ في نسجها، وخطاب صريح لا يكتفي بكسر الصمت، بل يسعى إلى إنتاج فعل سياسي مقاوم ومنظم، تتقاطع فيه نضالات الشعوب، وتُتعرى فيه مشاريع التجميل الغربي للصهيونية.

أما المناضل الفلسطيني المعروف الدكنور مصطفى البرغوثي فقد قيّم المؤتمر على النحو التالي:

لأول مرة يكسر اليهود احتكار الصهيونية للتمثيل اليهودي و يسقط بالتالي ادّعاء وإجماع أن إسرائيل الممثلة الشرعية والوحيدة لليهود في العالم . ولأول مرة تتعزز الشرعية الأخلاقية والسياسية للنضال الفلسطيني في المحافل الدولية بعد أن أصبح لهم داعمون من داخل الجماعة التي تدعي الصهيونية التحدث باسمها، ولأول مرة يتوفر لحركة المقاطعة العالمية غطاء يهودي دولي وغطاء أخلاقي وديني بحضور أكاديميين يهود معروفين في أمريكا وأوربا في حركات المقاطعة التي تتعرض لهجمات اللوبي الصهيوني، ولأول مرة يدعو اليهود في مؤتمر دولي رسميا إلى تجميد عضوية إسرائيل في الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي و إلى إحياء المقاطعة الأكاديمية والثقافية ضد المؤسسات الإسرائيلية

هاجم المؤتمر الولايات المتحدة لدعمها اللامحدود لإسرائيل وهاجم ألمانيا لاستخدامها المحرقة لتبرير دعمها السياسي والعسكري وهاجم فرنسا والنمسا لقمعهما الاحتجاجات المؤيدة لفلسطين بدعوى مكافحة معاداة السامية وجاء في البيان الختامي" العار كل العار على حكومات الغرب التي تبرر الإبادة وتقمع التضامن مع الضحايا الفلسطينيين".

في خضم المناقشات تدخل أحد الحاخامات الحريديين متضامنا مع الفلسطينيين بلغة عربية أنيقة قائلا أنتم يا أهل غزة أشجع من بني إسرائيل أيام فرعون.

وخلال استراحة قامت يهودية نمساوية عجوز (91 عاما)، نجت من محرقة النازية، وغنت مع بعض الحاضرين أغنية "موطني" بعربية ركيكة ثم قالت "كنت أغنيها أيام النكسة ولم أكن أعلم أنني سأغنيها يوما ضد تل أبيب".

نزع القناع عن الفاشية: بيداغوجيا اليقظة عند إدوارد سعيد في زمن قمع التعليم

هنري جيرو*
ترجمة بتصرف: أ.د. جهاد حمدان

يتعرض التعليم العالي في الولايات المتحدة لهجوم تقوده قوى سلطوية تسعى لإلغاء الحرية الأكاديمية، وتحويل الجامعات من فضاءات للبحث الحر إلى ساحات صراع يُقمع فيها الاحتجاج، ويُعاقَب الطلبة على مواقفهم السياسية، ويُهدَّدون بالطرد والتجريم.TOP OF FORMBOTTOM OF FORM.

لقد غذّت إدارة ترامب هذه الحملة، ليس فقط باستهداف حرية التعليم، بل أيضًا بإنفاذ تعليمات تُجرّم المعارضة، خاصة تلك التي تدعم قضايا مثل تحرير فلسطين. وشمل ذلك الطلبة الدوليين المتضامنين مع غزة.

يستهدف إرهاب الدولة كل من يمارس التفكير النقدي أو يواجه السلطة، ويُوجَّه ضد المهاجرين والسود والطلبة وكل من يرفض الرؤية العنصرية التي روّج لها ستيفن ميلر، النائب السابق لرئيس موظفي البيت الأبيض الذي رفع شعار "أمريكا للأمريكيين فقط" محاكيا الخطاب النازي "ألمانيا للألمان فقط". وذكرت الغارديان أنّ تارا ستمير، مديرة الاتصال السابقة للجمهوريين في الكونغرس، حذّرت من صعود ميلر ورؤيته الفاشية. وامتد هذا النهج إلى السياسة الخارجية، عبر خرق القانون الدولي، والعدوان على إيران، ودعم جرائم إسرائيل في غزة، فضلًا عن تصريحات ترامب لضم كندا وغرينلاند.

آفة النيوليبرالية

شكّل الهجوم على الديمقراطية امتدادًا لمنطق رأسمالية العصابات التي مهدت لصعود الفاشية، حيث تحوّلت الجامعات إلى مؤسسات تُفرغ المناهج من محتواها النقدي، وتروّج لدعاية يمينية تحت مسميات مضللة. فلم تعد الجامعات تُنتج مفكرين، بل «مُتدربين» لخدمة السوق. وبدل أنْ تكون الجامعات منابر للعدالة والمسؤولية المدنية، صارت تُحكم بروح فاشية، وتُدار بعقلية الشركات الكبرى مثل "وولمارت" كما لاحظت ج. م. كويتزي. وحذر باومان ودونسكس من مستقبل يفقد فيه الطلبة فرصة اختبار جامعة ناقدة وغير مهادنة. إن الدفاع عن الجامعة كفضاء نقدي حرّ يتطلب تحالفا واسعًا بين فئات متعددة تعي أنّ النضال من أجل حرية التعليم لا يمكن فصله عن النضال الأوسع من أجل ديمقراطية اشتراكية. فالتهديدات التي تُوجَّه للتعليم العالي اليوم هي تهديدات للأمة، ولثقافة المواطن المستنير، وللفكر الحرّ. وفي الوقت الذي تتهاوى فيه شرعية النظم النيوليبرالية لفشلها في تحقيق الرخاء، تلجأ بشكل متزايد إلى خطاب فاشي، يُحمّل المهمشين مسؤولية الأزمات لتبرير التسلط وتكميم الأفواه.

بيداغوجيا اليقظة عند إدوارد سعيد

في مواجهة التصوّر النيوليبرالي للتعليم، تبرز أهمية فكر إدوارد سعيد كبوصلة تربوية للمقاومة، مستلهمًا ما سميته «بيداغوجيا اليقظة»، وهي دعوة للمثقف إلى اليقظة النقدية، والانخراط في الحراكات الاجتماعية. فالتعليم عند سعيد أداة للتحرر لا مجرد وسيلة لإنتاج مهارات السوق، ودعا المثقفين إلى كسر الحدود التقليدية ومخاطبة الناس بلغة واضحة تربط بين المعاناة اليومية والأسئلة الكبرى. يتنقل سعيد في كتابه «خارج المكان: سيرة ذاتية» بين التجربة الوجودية والمعنى السياسي، بين الألم الشخصي والمسؤولية الأخلاقية، وبين وهم الذات الثابتة والهوية القلقة، المتسائلة. ويعبّر عن ذلك من خلال سرده لتجربة شخصية مع والدته:

«ساعدني على النوم يا إدوارد"، قالتها بصوت مرتجف... ثم بدأ المرض يزحف إلى دماغها، وخلال الأسابيع الأخيرة من حياتها، كانت تنام طوال الوقت... ربما كانت عدم قدرتي على النوم إرثها الأخير لي ... لا أملك سر النوم العميق، لكن بخلافها، لم أعد أرغب فيه ... الأرق حالة محبّبة، أسعى إليها مهما كلّفت... أراه شكلا من أشكال الحرية، وإنْ لم أكن مقتنعًا بذلك تمامًا ... ومع كثرة التناقضات في حياتي، وجدت راحتي في أن أعيش حالة اغتراب دائم".

هذا التأمل لا يقتصر على البعد الشخصي أو الشعوري فحسب، بل يتحوّل إلى استعارة بليغة لـ"بيداغوجيا اليقظة". فالأرق هنا يصبح رمزًا للرفض المتواصل للخضوع، وباعثا لليقظة الفكرية والسياسية والاجتماعية، ورفضًا للأفكار المعلّبة والإجابات الجاهزة. إنها دعوة إلى تبنّي القلق، وعدم الراحة، والاختلاف، بوصفه أرضًا خصبة لولادة هوية نقدية جديدة، دائمة الحركة، ترفض الاستكانة.

فالمثقف عند سعيد يفكر بجرأة ويتصرف بشجاعة. والتعليم عنده ليس تلقينًا بل استيقاظ، يربط بين النظرية والواقع، وبين المعاناة الإنسانية والمعرفة، في داخل الجامعة وخارجها. إنه دعوة لتسليط الضوء على المظالم، وتحويل قاعات التدريس إلى فضاءات للمقاومة.

تصبح هذه البيداغوجيا أكثر إلحاحا في ظل نظام ترامب الحالي، حيث قامت الدولة بتسليح الجهل وإسكات الأصوات المعارضة ومحو التاريخ المهمّش. وتوفر بيداغوجيا اليقظة إطارًا لمقاومة هذا المحو الثقافي والمعرفي، وهو ما أطلقت عليه مارينا وارنر "الهمجية الجديدة في الأوساط الأكاديمية».

ومن خلال تبنّي رؤية سعيد، يمكن للمدرسين أن يحوّلوا صفوفهم الدراسية إلى فضاءات للتفاعل الجذري، حيث لا يُشجَّعون الطلبة على النقد فحسب، بل على الفعل أيضًا، وعلى ربط معاناتهم الشخصية بالقضايا الاجتماعية التي تشكل عالمهم. ويكتسب هذا التوجه أهمية خاصة في سياق النضال من أجل تحرير فلسطين، حيث شكّلت رؤية سعيد إطارًا فكريا لمقاومة العنف الاستعماري، وتفكيك السرديات التي تسعى إلى تبرير القمع.

في زمن تتصاعد فيه مظاهر الجبن المدني في الإعلام والجامعات ومكاتب المحاماة، يصبح التذرع بـ"الحياد" مهربا للسكوت. ويدعونا سعيد، كما دعا رايت ميلز من قبله، إلى التفكير العميق المرتبط بالالتزام، لكن دون الوقوع في التلقين أو الدوغمائية. التفكير، الذي سمّته غاياتري سبيفاك «ممارسة الحرية"، وهو شكل من الوعي النقدي القادر على تجاوز المعارف الجاهزة، وربط الخاص بالعام، والذاتي بالسياسي.

دور الثقافة في البيداغوجيا: دعوة للمقاومة

الثقافة أداة تستخدمها الأنظمة القمعية للهيمنة على الوعي، لكنها لا تزال من المساحات القليلة القادرة على احتضان المقاومة. وتقدّم بيداغوجيا إدوارد سعيد رؤية ترفض عسكرة الثقافة وتسليع التعليم، داعية إلى تربية نقدية مشتبكة سياسيًا ومناهضة للظلم. لا تكتفي بالتأمل، بل تدعو إلى تحويل الجامعات إلى فضاءات مقاومة تُعيد تعريف التعليم كمصلحة عامة، لا سلعة في السوق، وترتبط بالديمقراطية وكرامة الإنسان، في مواجهة ما وصفه مايك ديفيس بـ«زمن الفساد والعنف الذي لم يعد يثير حتى الغضب».

وشدّد سعيد على أنّ دور المثقف والمعلم يتمثل في الشهادة على المعاناة، ومواجهة السلطة، وتسخير المعرفة في خدمة العدالة، لاستعادة التعليم كفضاء للتخيّل والمقاومة والتحرر.

خاتمة

لا يقتصر الهجوم على التعليم العالي على المؤسسات، بل يطال جوهر الإنسان والتفكير والديمقراطية. ومع تسارع خصخصة الجامعات وتطويعها أيديولوجيًا، تبرز بيداغوجيا اليقظة كإطار مقاوم، يُعيد للتعليم دوره التقدمي. وبتبنّي هذا النموذج، يمكن تحويل الجامعة من موقع للخنوع إلى فضاء نضالي يفتح أمام الطلبة أفق الحلم والعمل، فمستقبل التعليم هو مستقبل الديمقراطية ذاتها.

*هنري أ. جيرو أستاذ كرسي في جامعة ماكماستر، وأحد أبرز المنظرين في الدراسات الثقافية والتربية النقدية.

بريكس تسرّع جهودها لكسر الهيمنة الغربية

الجماهير – من عام لآخر يتعاظم موقع مجموعة بريكس في منظومة العلاقات الاقتصادية الدولية ويتسع نطاق جاذبيتها لعدد متزايد من الدول في اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية بحيث تحولت من مجموعة تضم خمس دول ذات اقتصادات صاعدة عند نشوئها عام 2009 إلى 11 دولة من كبرى الاقتصادات الصاعدة، و10 دول شريكة في الوقت الحاضر.

وتعتبر المجموعة اليوم آلية تعاون وقوة اقتصادية مهمة ومؤثرة في السعي نحو عالم متعدد الأقطاب، ينشد كسر هيمنة الغرب، وخصوصا الولايات المتحدة الأمريكية وعملتها على الاقتصاد العالمي، ويدعو لحوكمة عالمية تتصف بالعدالة والانصاف، وإلى التقدم المشترك والاحترام المتبادل والمساواة في السيادة، ويعارض بشدة تكوين «تكتلات صغيرة» حصرية، ويسعى لتعزيز التعاون الاقتصادي وتوسيع استخدام العملات المحلية لتقليص هيمنة الدولار، من خلال إنشاء بدائل للمؤسسات المالية الغربية وتعزيز التجارة البينية بين الأعضاء.

من الناحية العملية، قدمت مجموعة بريكس نموذجا تنمويا واعدا وعمليا للدول النامية وللعديد من دول الجنوب العالمي التي تواجه تحديات في البنية التحتية، وانعدام الأمن الغذائي، والهشاشة المناخية، من خلال مبادرات تركز على الاستثمار في البنية التحتية، ونقل التكنولوجيا، والتكامل المالي.

وجاء انعقاد قمة مجموعة «بريكس» السابعة عشرة في مدينة «ريو دي جانيرو» البرازيلية بمشاركة 20 دولة تحت شعار «تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب من أجل حوكمة أكثر شمولا واستدامة» في ظل وضع دولي بالغ التعقيد اتسم بتزايد حدة التوتر بين بعض أعضاء بريكس، وخاصة روسيا وإيران، وبين الدول الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة التي شنت عدوانا وقحا ضد ايران افردت فيه دورا مركزيا لحليفتها الاستراتيجية «إسرائيل».

لذا فقد شكل السياق الدولي الذي التأمت فيه القمة اختبارا حقيقيا للقدرات الاقتصادية والدبلوماسية ولمتانة العلاقات القائمة بين الدول الأعضاء في مجموعة بريكس، ولمدى قدرتها على التكاتف لمواجهة الأزمات العالمية وتحقيق المرونة الاقتصادية في مواجهة المخاطر الخارجية، والتحديات الجيوسياسية التي تواجه العديد من الدول، وخصوصا النامية منها.

وقد غطت مناقشات القمة قضايا حيوية مثل اصلاحات الحوكمة الاقتصادية العالمية، التكنولوجيا والابتكار، التنمية المستدامة، قضايا المناخ، والسلام والأمن الدوليين، بالإضافة إلى مناقشة آفاق التعاون السياسي والتجاري والاقتصادي والثقافي والإنساني الوثيق، وتبادل وجهات النظر حول القضايا العالمية الراهنة.

وفي ختام قمتهم السنوية، أصدر قادة دول مجموعة "بريكس" إعلانا مشتركا من 18 بندا تتضمن مواقف سياسية حاسمة حيال أبرز القضايا الدولية، وعلى رأسها الحرب العدوانية «الإسرائيلية» على قطاع غزة، والرسوم الجمركية الأمريكية، والتصعيد في الشرق الأوسط وسوريا.

ففي كلمته الافتتاحية، قال الرئيس البرازيلي إنّه «لا يمكن الاستمرار في تجاهل الإبادة التي ترتكبها إسرائيل في غزة، والمجازر بحق مدنيين أبرياء، واستخدام الجوع كسلاح حرب».

أما البيان الختامي، فقد دعا إلى «وقف فوري ودائم وغير مشروط لإطلاق النار»، و«الانسحاب الكامل للقوات الإسرائيلية من قطاع غزة وسائر الأراضي الفلسطينية المحتلة»، وأكد على «حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، بما في ذلك حقه في إقامة دولته الفلسطينية المستقلة»، وعلى المعارضة الشديدة «للتهجير القسري، لأيّ من المواطنين الفلسطينيين من الأرض الفلسطينية المحتلة، سواءٌ كان مؤقتًا أم دائما».

كما أدانت دول "بريكس" بشدة الانتهاكات المستمرة للقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك الهجمات المتعمدة على المدنيين، واستخدام التجويع سلاح حرب، ومحاولات تسييس المساعدات الإنسانية أو عسكرتها، مجددة دعمها الكامل لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، ورفضها لأي محاولات لتغيير الوضع الجغرافي أو الديمغرافي في غزة.

وأدان المؤتمرون، كذلك، الضربات العسكرية على جمهورية إيران الإسلامية والهجمات المتعمدة على البنية التحتية المدنية، والمنشآت النووية السلمية، التي تضمنها الوكالة الدولية للطاقة الذرية ضمانا كاملا؛ ما يمثل انتهاكا للقانون الدولي، ولقرارات الوكالة ذات الصلة.

كما أكد البيان على التزام اعضاء المجموعة بروح بريكس، المتمثلة في الاحترام والتفاهم المتبادلين، والمساواة، والديمقراطية، والانفتاح، والتعاون، على أساس الركائز الثلاث: التعاون السياسي والأمني، والتعاون الاقتصادي والمالي، والتعاون الثقافي بين الشعوب، وتعزيز شراكتنا الإستراتيجية بما يخدم شعوبنا، بتعزيز السلام، وتعزيز نظام دولي عادل وأكثر تمثيلا، ونظام متجدد، متعدد الأطراف، وتنمية مستدامة، ونمو شامل.

وأعربت دول "بريكس" عن قلقها الشديد من تصاعد الإجراءات الجمركية غير العادلة، في إشارة مباشرة إلى الرسوم التي أعلنها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، ووصفتها بأنها "تعسفية وغير قانونية"، مؤكدة أنها تهدد بتقويض التجارة العالمية وتعطيل سلاسل الإمداد وإدخال الاقتصاد الدولي في حالة من عدم اليقين.

وما ان أعلنت القمة عن انتهاء اعمالها، حتى ردّ الرئيس الأميركي دونالد ترامب على البيان سريعًا عبر منصته «تروث سوشيال»، معلنًا: «أي دولة تصطف مع سياسات بريكس المعادية لأميركا، ستُفرض عليها رسوم جمركية إضافية بنسبة 10%، من دون استثناءات».

وقد قوبل هذا التحدي من جانب ترامب بسخط واستياء واسعين من قبل عدد من روساء دول مجموعة بريكس. ففي معرض تنديده بإعلان ترامب، أكد الرئيس البرازيلي دا سيلفا، في ختام قمة «بريكس» أن الدول الأعضاء «لا تقبل أن تعيش تحت سلطة إمبراطور»، وأضاف أن «لدينا سيادتنا، ولسنا بحاجة لمن يُملي علينا قراراتنا».

من جانبه، شدد الكرملين على أن مجموعة بريكس ليست موجّهة ضد أي طرف بعينه، مؤكدا أن التعاون داخل المجموعة يهدف إلى بناء توازن عالمي أكثر عدلا.

قيادية شيوعية تمثل اليسار في الانتخابات الرئاسية في تشيلي

الجماهير – أصبحت جانيت جارا، مرشحة الحزب الشيوعي التشيلي وعضو لجنته المركزية، مرشحة الإئتلاف اليساري للانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في 16-11-2025 بعد أن حققت فوزا ساحقا بنسبة 60.5 % في الانتخابات التمهيدية التي جرت بين القوى اليسارية الرئيسية الـ 4 لتحديد مرشحها.

جارا هي عضو في اتحاد الشباب الشيوعي التشيلي منذ عام 1989 ولغاية انضمامها إلى الحزب الشيوعي التشيلي عام 1999.

وخلال توليها منصب وزيرة العمل والضمان الإجتماعي في حكومة الرئيس الإشتراكي الديمقراطي غابرييل بوريتش (مارس 2022 حتى ابريل 2025)، قامت برفع الحد الأدنى للأجور والمعاش التقاعدي وقلصت ساعات العمل الأسبوعية من 45 إلى 40 ساعة وعززت المساواة بين الجنسين.

تغريد خارج السرب

الجماهير –مارجري تيلر غرين عضو مجلس الشيوخ الأميركي واحدة من الأصوات الشجاعة الآخذة بالتصاعد والمطالبة بالحد من سطوة اللوبي الإسرائيلي على السياسة الأميركية ممثلا بمنظمة» أيباك» المخالفة للقوانين الأمريكية لانها غير مسجلة على انها مجموعة ضغط تعمل لصالح جهة اجنبية.

تحدثت السيدة غرين على مدى اكثر من ساعة إلى الصحفي الشهير تاكر كارلسون عن سطوة اللوبي الصهيوني وقالت إنها تتعرض لحملة كراهية بسبب مواقفها وشخصت العلة في المؤسسة الأميركية الحاكمة.

جلوبال ريسيرش": الحروب الحديثة تخاض بدافع مصالح اقتصادية خفية

الجماهير -حذّر تقرير صدر مؤخرا عن مؤسسة «جلوبال ريسيرش» الكندية من أن الحروب الحديثة تخاض بدافع مصالح اقتصادية خفية، تقودها شبكات نفوذ مالية عابرة للحدود. لم تعد النزاعات مدفوعة فقط بأيديولوجيا أو دين، بل تتحرك ضمن منظومة "الدولة العميقة" التي تتحكم فيها نخب رأسمالية تؤثر على قرارات الحكومات عالميًا.

ووصف التقرير هذا النظام العالمي بأنه شكل جديد من الإقطاع المالي، تدار فيه الدول عبر بنوك مركزية تنسق فيما بينها بشكل سري. وتُعد مؤسسات مثل بنك التسويات الدولية أدوات مركزية في قبضة عائلة روتشيلد، ما يمنحها سلطة فائقة على السياسات النقدية والاقتصادية الدولية.

فوفقًا للتقرير، فإن النواة الصلبة لمشروع «الشرق الأوسط الجديد» تعود إلى مذكرة سُرّبت من وزارة الدفاع الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر، وتضمنت خطة لضرب سبع دول تضم العراق، ليبيا، سوريا، السودان، ولبنان واليمن و إيران، التي بقيت حتى اليوم الهدف الأخير في هذه القائمة.

ورغم مرور أكثر من عقدين، تشير الوقائع إلى أن تنفيذ هذه الرؤية ما يزال قائمًا، فالعراق، ليبيا، سوريا، السودان، ولبنان جميعها شهدت تدخلات عسكرية دمرت بناها التحتية، في حين صمدت إيران، لتبقى "الجائزة الكبرى" ضمن أهداف استراتيجية أعمق.

يؤكد التقرير أن الحكومات في «إسرائيل» أو الولايات المتحدة، ليست سوى أدوات تنفيذية لخطة أكبر، تقودها ما يُعرف بـ"النخبة العالمية"، وتحديدًا، يبرز اسم عائلة روتشيلد، التي تمارس نفوذًا استثنائيًا على النظام المالي العالمي منذ القرن الثامن عشر.

وأوضحت "جلوبال ريسيرش" أن عائلة روتشيلد هذه تمتلك أصولا تتجاوز 100 تريليون دولار، وتدير منظومة بنكية تغذي الحروب من خلال تمويل الأطراف المتصارعة. فهي، كما يورد التقرير، تموّل الحروب ثم تعيد تمويل إعادة الإعمار، ما يمنحها أرباحًا هائلة وسيطرة استراتيجية.

أشار التقرير إلى أن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ليس بعيدًا عن شبكة المصالح التي تديرها عائلة روتشيلد. ففي أزمة ديونه في التسعينات، تدخلت مؤسسات مالية مرتبطة بعائلة روتشيلد لإنقاذه، ما جعله، حسب الرواية، مدينًا لهم سياسيًا، وظهر ذلك في قراراته تجاه إيران خلال فترته الرئاسية.

وكشفت مؤسسة "جلوبال ريسيرش" في تقريرها أن الهجوم الأخيرعلى المنشآت النووية الإيرانية كان "مسرحًا سياسيًا"، يستهدف بالأساس تغيير النظام في طهران، واستعادة روتشيلد لهيمنتها على ثروات النفط والغاز، التي فقدتها بعد الثورة الإيرانية عام 1979.

يرى التقرير أن طهران تمثل العقبة الأخيرة أمام استكمال مشروع السيطرة العالمية للمنظومة الرأسمالية التي تقودها النخبة المالية. فبنك إيران المركزي لا يخضع للمنظومة الدولية للبنوك المركزية التي تهيمن عليها عائلة روتشيلد، وهذا يجعل من إيران «شوكة في حلق هذه المنظومة».

وبحسب "جلوبال ريسيرش"، فإن السيطرة على النفط والغاز ليست الهدف الوحيد، بل تمتد إلى إعادة دمج إيران في النظام المالي العالمي، بما يتيح إخضاعها للمراقبة والتحكم كما حدث مع دول أخرى في المنطقة.

ويُختتم التقرير بطرح التساؤل التالي: من استفاد من الحرب العدوانية الأخيرة على ايران؟ وتأتي الإجابة واضحة: ليس الشعب الأمريكي، ولا حتى «الإسرائيلي»، بل النظام المالي العالمي الذي تضطلع عائلة روتشيلد بدور مركزي فيه. فكل قصف أو دمار يصب في مصلحة صناعة السلاح والبنوك الكبرى.

GLOBAL RESEARCH COUNCIL

ملياردير سويدي يتعاطف مع معاناة الغزيين

الجماهير – أعلن الملياردير السويدي الشهير في مجال العقارات، روجر أكيليوس، عن نيّته بيع جزء من أسهمه في شركة "كاستيليوم" العقارية، أحد أبرز استثماراته، وذلك بهدف تمويل مشاريع إنسانية وتنموية في غزة، حسب ما أفادت به مجلة أفارش فاردن الاقتصادية.

أكيليوس، المعروف بمبادراته الخيرية الجريئة، صرّح بأن الأموال الناتجة عن بيع هذه الأسهم ستخصص بالكامل لدعم مشاريع تنموية للفلسطينيين، في ظل ما وصفه بـ"الأوضاع الإنسانية المتدهورة في الأراضي الفلسطينية".

الإسرائيليون لا يتصرفون كشعب الله المختار، بل كخدم للشيطان"، بقول الملياردير للصحيفة.

وفي مقابلة مع صحيفة DAGENS ETC في نوفمبر، قال أكيليوس إنّه يجب وصف حماس بأنها "مقاتلو حرية"

الصراعات في الشرق الاوسط وشمال افريقيا تتسبب في نزوح ملايين الأطفال.

كشفت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، أن ما لا يقل عن 12.2 مليون طفل قتلوا أو شوّهوا أو نزحوا جراء الصراعات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال أقل من عامين، بمعدل نزوح طفل كل خمس ثوان، وقتل أو تشويه طفل واحد كل 15 دقيقة.

-نزوح أكثر من 12 مليون طفل، وإصابة أكثر من 40 ألفاً، ومقتل ما يقرب من 20 ألف طفل، خلال اقل من عامين.

-نصف الأطفال البالغ عددهم 220 مليوناً يعيشون في بلدان متأثرة بالنزاعات، وإنهاء الأعمال العدائية من أجل الأطفال ليس خيارا بل التزام أخلاقي وضرورة ملحة».

ما يقرب من 110 ملايين طفل يعيشون في بلدان تعاني من صراعات، ويواجهون تدمير منازلهم ومدارسهم ومرافقهم الصحية ويُجبرون على النزوح ويُحرمون من الأمان، ما يترك آثارا نفسية قد ترافقهم مدى الحياة.

45 مليون طفل في الشرق الاوسط يحتاجون إلى مساعدات إنسانية في عام 2025، مقارنة بـ32 مليوناً عام 2020، أي بزيادة 41% خلال خمس سنوات فقط.

ترامب يوقع قانون جباية جديد

الجماهير – في خطوة مثيرة للجدل، فرض الرئيس الأميركي دونالد ترامب رسومًا جديدة تستهدف الزوار الأجانب بالتزامن مع التحضيرات لاستضافة الولايات المتّحدة لبطولة كأس العالم 2026. وقد وقّع ترامب ما يُعرف بـ«قانون الفرصة الجميلة»، الذي يفرض على كلّ متقدّم للحصول على تأشيرة دخول إلى الولايات المتّحدة رسمًا إضافيًّا قدره 250 دولارًا، تحت اسم «رسم رسوخ التأشيرة». هذا الرسم يُضاف إلى رسوم التأشيرة الحالية، ويمكن استرداده جزئيًّا فقط في حال التزام الزائر بشروط الإقامة والمغادرة. القرار أثار مخاوف واسعة لدى منظّمات حقوقيّة وسياحيّة، التي حذّرت من أن هذه الرسوم قد تُثني آلاف المشجّعين من مختلف أنحاء العالم عن حضور البطولة.

ولم تتوقّف القرارات الماليّة عند هذا الحدّ، إذ فرض ترامب أيضًا تعريفات جمركية بنسبة 25% على واردات من كندا والمكسيك، الشريكين في تنظيم المونديال، مما قد يؤدّي إلى رفع تكاليف السفر والإقامة خلال البطولة. محلّلون اعتبروا أنّ هذه الإجراءات تُشكّل ضرائب غير مباشرة على الزوّار، وتتناقض مع روح الانفتاح التي من المفترض أن تواكب حدثًا عالميًّا بهذا الحجم. ومع ارتفاع تكاليف التأشيرات والسفر.

ويبدو أنّ كأس العالم 2026 قد تشهد حضوراً أقلّ من المتوقع، نتيجة سياسات اقتصادية ترى فيها بعض الأطراف طابعًا انتخابيًّا أكثر منه اقتصاديًّا بحتًا.

الشيوعي المصري يقاطع الانتخابات النيابية

الجماهير – قرر المكتب السياسي للحزب للشيوعي المصري عدم المشاركة في انتخابات مجلس النواب سواء بالقائمة او الفردي. وقد بنى الحزب امتناعه عن المشاركة على رفضه لقانون الانتخابات الذي يعتمد نظام القائمة المطلقة المغلقة، والذي لا يتيح اي فرص عادلة لجميع المرشحين، فضلا عن أن عددا كبيرا من رجال القانون يؤكدون أن بعض مواد القانون غير دستورية.

واعتبر المكتب السياسي أن تدخل السلطة السافر لصالح مرشحين معينين ستجعل المنافسة محسومة لصالح كبار الاغنياء وكبار راسمالية المحاسيب من اصحاب المليارات ومئات الملايين الذين لا يعرفون سوى التأييد التام دائما للسلطة لحماية مصالحهم ومصالح طبقتهم التي لا تمثل سوى ٥ % من حجم سكان مصر .

وأكد المكتب السياسي على أن اصرار الحكم علي هذه الممارسات لاستمرار انفراده بالسلطة ورفض التعددية يهدد بنسف جوهر العملية الديموقراطية ذاتها من الأساس، وغلق الباب أمام التغيير السلمي بوسائل ديموقراطية كما يؤدي أيضا إلى عدم استقرار المجتمع في هذه الظروف العصيبة التي تمر بها منطقتنا في مواجهة المخطط الامريكي الصهيوني المعروف بالشرق الأوسط الكبير لتفكيك وتركيع الدول العربية.

اما بالنسبة لمجلس الشيوخ، فرأى الحزب ان مجرد الحديث عن اجراء انتخابات له هو تضييع للوقت، لانه مجلس يفتقر إلى أي دور في الحياة البرلمانية، ووجوده يزيد من حجم النفقات الباهظة، في وقت تعاني فيه الدولة من ازمات اقتصادية خطيرة للغاية .

وقد شدد المكتب السياسي على نبذ السلبية ، وأكد على ضرورة مساندة المرشحين الشرفاء وذوي التاريخ المعروف الذين لا يزيد عددهم علي اصابع اليد الواحدة على المقاعد الفردية.

السويداء مجزرة بدون عنوان

الجماهير – في تطور لافت للأحداث في سوريا، قامت المجموعات الإرهابية بالهجوم على محافظة السويداء وارتكاب مجزرة بحق المدنيين في قرى وبلدات المحافظة. رغم وجود اتفاق هش بين حكومة الأمر الواقع في دمشق والرئاسة الروحية للطائفة الدرزية، إلا أن هذا الاتفاق ضمن عدم انفلات الأمور والوصول إلى المواجهة المسلحة.

جاء الهجوم الأخير دون وجود تغيرات مهمة على الأرض أو توترات تبرر هذا التصعيد إلا أن لقاءات باكو بين رئيس سلطة الأمر الواقع في دمشق، ومسؤولين في أجهزة الاستخبارات "الإسرائيلية" مهّدت، على ما يبدو، لهذه المجازر المروعة.

تبدو الصورة غير واضحة للمتابع في ظل تدخل عدة أطراف في مقدمتها العدو الصهيوني الذي يتمدد داخل الجنوب السوري، ويتقدم باتجاه محافظة السويداء لخلق منطقة عازلة تمتد من المثلث الحدودي الأردني – السوري – الفلسطيني، وحتى الحدود العراقية. يعتمد العدو على تعاون حكومة الأمر الواقع في دمشق، وبعض المليشيات المحلية التي يقودها ليث البلعوس، والتي ساعدت المليشيات المهاجمة على دخول بلدة المزرعة في ريف المحافظة.

تجاوز عدد الضحايا الثمانين، وسط مشاهد الإذلال للمواطنين، وطردهم من منازلهم، واطلاق شعارات طائفية تتفق مع الطبيعة الإرهابية للمهاجمين. لقد كانت صورة قيام إرهابيين بحلق شاربي طاعن في السن، دليلا على العقلية التي حكمت السلوك الهمجي للإرهابيين.

الأصل أن مجموعات إرهابية هاجمت منازل المدنيين وقامت بقتل عشرات منهم، وأن دور السلطة الحاكمة هو حماية حياة هؤلاء المدنيين، لكن ما حدث أن قوات سلطة الأمر الواقع فرضت نفسها طرفا داعما للجماعات الإرهابية، ودفعت بأرتال دباباتها وقواتها الأمنية لفرض الأمر الواقع على المحافظة المنكوبة.

الصورة أكثر تعقيدا مما تبدو عليه، وتسهم في رسمها قوى إقليمية ودولية. الهدف هو التلاعب بالجرافيا والديمغرافيا في المنطقة المحاذية لحدود فلسطين. الضحايا في السويداء لا يختلفون عن الضحايا في الساحل السوري أو أي مكان آخر تستهدفه المخططات الاستعمارية، فهم الثمن الذي ندفعه نيجة استسلام النظام الرسمي العربي للمخططات الاستعمارية.

الشيوعيون الروس يدينون تقرير خروتشوف

الجماهير – المؤتمر التاسع عشر للحزب الشيوعي الروسي يدين قرارات ومراسيم المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفياتي، المتعلقة بتقييم دور ستالين ومكانته في تاريخ الحزب والبلاد، قرارات هدامة، إذ ألحقت ضررًا بالغًا بالبناء الاشتراكي في الاتحاد السوفيتي والحركة الشيوعية العالمية؛

ويعد بمواصلة العمل على تخليد ذكرى ستالين، والبحث في إرثه النظري والعملي، وتحديثه في أنشطة الحزب الشيوعي الروسي والقوى اليسارية الوطنية في المرحلة الراهنة

واعتبر المؤتمر أن جوزيف ستالين يحتل مكانة خاصة في ذاكرة الشعب. وتُعتبر صورته من بين أولئك الأسلاف العظماء الذين صنعوا مجد الوطن وقوته، وأنقذوا شعبنا من العبودية والموت.

وأضاف أن التاريخ سيخلد اسم ستالين إلى الأبد إلى جانب اسم مؤسس الدولة السوفيتية، فلاديمير لينين. لقد خاض ملايين الوطنيين معارك ضارية ضد حثالة الفاشية، رافعين شعار النصر "من أجل الوطن! من أجل ستالين!».

كادحو الهند يعتصمون احتجاجا على الخصخصة

الجماهير – بمبادرة من الأحزاب الشيوعية و تحالف من عشر نقابات عمالية رئيسية في الهند، نظم جماهير حاشدة من العمال والفلاحين يربو عددهم على 250 مليون شخص مظاهرات حاشدة في جميع أنحاء الهند اليوم احتجاجا على خصخصة حكومة مودي اليمينية للشركات المملوكة للدولة وللمطالبة بتحسين ظروف ومعيشة العمال. تم تعطيل حركة القطارات والطرق السريعة وأعمال البنوك والمتاجر الكبرى والمدارس ومصافي البترول والمصانع والموانئ والمناجم. وتأتي هذه الإحتجاجات بالتوازي مع حملة تضامن رقمية مع غزة أطلقها الحزب الشيوعي الهندي.

رئيس التحرير
نضال مضيه

مدير التحرير
أ.د. جهاد حمدان

الإدارة - حي الرشيد - شارع علي الجماعين
عمارة (٤) - تلفاكس ٠٦٥١٥٩٤٢٨
ص.ب. (٢٣٤٩) عمان (١١١٨١) الأردن

E-mai:jcplive@umniahlive.net
الموقع الإلكتروني: www.cpjo.org

أسبوعية - سياسية - تصدر نصف شهرية مؤقتا
يصدرها الحزب الشيوعي الأردني

الاشتراك السنوي للأفراد ١٥ دينار وللمؤسسات ٢٥ دينار
يضاف إليها أجرة البريد للمشتركين في الخارج

رقم الإيداع في المكتبة الوطنية (٢٠٠٢/٢٨٠/د)
طبعت في مطابع الغد الأردنية

أغلق هذا العدد بتاريخ ١٦ /٢٠٢٥/٧